الأمم المتحدة

A/64/275

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٢/٦٣، معلومات مستكملة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، إلى جانب الإجراءات التي اتخذها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية في المضي قدما بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بوسائل منها إنشاء شراكات لأغراض التنمية المستدامة. ويشمل التقرير أيضا آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بإمكانية عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة.

* A/64/150.

040909 040909 09-45208 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – استعراض ٣

ألف – النتائج ١١

١ – التنمية البشرية المستدامة ١١

الجدول ١ – نتائج التنمية البشرية المستدامة ١١

الشكل الأول – سكان العالم، ١٧٥٠-٢٠٥٠ ..... ١٤

الشكل الثاني – معدل نمو سكان العالم، ١٧٥٠-٢٠٥٠ ..... ١٤

٢ – حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية ١٥

الجدول ٢ – النتائج المحققة في حفظ وإدارة الموارد البشرية من أجل التنمية ١٥

الشكل الثالث – نسبة المناطق البحرية المحمية، ٢٠٠٨ ..... ٢٣

الشكل الرابع – عدد السكان المحتاجين إلى مياه شرب محسنة تحقيقاً للغاية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية ٢٣

٣ – الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري والنفايات ٢٤

الجدول ٣ – النتائج المحققة في الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية والنفايات ٢٤

باء – المؤسسات والحوكمة ٢٨

الجدول ٤ – النتائج في المؤسسات والحوكمة ٣٦

جيم – الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها ٣٩

الجدول ٥ – الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها ٤٠

ثالثا – آراء الدول الأعضاء بشأن إمكانية عقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة ٤٥

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات ٤٧

أولا – مقدمة

١ – دعت الجمعية العامة في قراراها ٢١٢/٦٣ إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنيا التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإلى إعمال الأحكام المتصلة بوسائل التنفيذ، على النحو الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ وكررت التأكيد على أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة والتي تعمل كمنتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

٢ – وقد أعد هذا التقرير عملا بالقرار ٢١٢/٦٣ بهدف تقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير بالاقتران بالتقارير الأخرى المقدمة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالتنمية المستدامة.

ثانيا – استعراض

٣ – يجري إعداد هذا التقرير في وقت حرج. ففي عام ٢٠٠٨، تأثر الاقتصاد العالمي بسلسلة من الأزمات التي تهدد بعكس مسار التقدم المحرز في جميع الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي، والآثار السلبية غير التناسبية على البلدان النامية، والتصاعد السريع للتحديات الناجمة عن الموارد الطبيعية: المناخ والطاقة والمياه والأراضي. ونتيجة لذلك، يتعرض للخطر ما أحرز من تقدم في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ومؤتمر قمة الألفية. وبعد أن كانت معدلات الفقر قد أخذت في الهبوط باطراد، بدأت في الارتفاع ببطء مرة أخرى، وزاد معدل الفقر وسوء التغذية، وأصبح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مهددا. إلا أنه من جهة أخرى، أدى تعاقب الأزمات إلى تعزيز الالتزام السياسي بتحقيق هذه الأهداف.

٤ – وتبين قراءة متأنية لجدول أعمال القرن ٢١ أن من وضعه كان ينظر إليه (وينظر على نفس النحو إلى مفهوم التنمية المستدامة) بمثابة همزة وصل بين عناصر متباينة من جوانب أخرى بل ومتعارضة. وبقدر أكبر من الوضوح، لقد صمم ليكون همزة وصل بين البيئة والتنمية، لكنه يتجاوز ذلك. فهو أيضا همزة وصل بين القطاعين العام والخاص (ظهر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أول الأمر في سياق شواغل الاستدامة)، وبين الحكومات والمجتمع المدني، وبين الأهداف العالمية والأهداف الوطنية، وبين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، وبين المعرفة والتطبيق، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وعلى

ذلك، يتعين أن يسير تقييم وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مسارين؛ يتعلق أولهما بالأهداف المعلنة لجدول الأعمال، ويتعلق الثاني بتطلعه إلى لمِّ شتات مختلف جداول الأعمال.

٥ - وتبدأ التنمية المستدامة بمعضلة. ففي كوكب يتسم بالمحدودية، سيؤدي استمرار نمو استخدام المواد أو الإنتاج في آخر المطاف إلى كارثة إيكولوجية؛ لكن تحقيق النمو الاقتصادي التقليدي يعتبر أمرا أساسيا بشكل مطلق على الأقل إلى أن يتم تضييق الفروق الكبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية - من حيث الدخول، ونوعية الحياة، ومؤشرات التنمية البشرية، ومستويات الفقر والحرمان. وفي الحالة الأولى، يقترح المفهوم ضرورة الإسراع بإنجاز جدول أعمال التنمية الذي لم ينجز بعد، ولكن على نحو يقلل إلى أدنى حد ممكن من الضغوط التي تتعرض لها الموارد الطبيعية ويشرع في وضع أساس الانتقال إلى مجتمع مستدام.

٦ - إلا أنه يسعى، فيما عدا ذلك، إلى بيان أن جدول الأعمال المتعلق بالتنمية وجدول الأعمال المتعلق بالاستدامة غير متعارضين. وفي الواقع، فإنه بقدر زيادة سرعة إنجاز جدول الأعمال الذي لم ينجز بعد فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، تزيد سرعة التحول نحو مجتمع مستدام. وعلى حد تعبير تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (تقرير لجنة برونتلاند) المعنون ''مستقبلنا المشترك'':

> ''لم يضع النمو أي حدود من حيث عدد السكان أو استخدام الموارد تقع في حالة تجاوزها كارثة بيئية. فتوجد حدود مختلفة لاستخدام الطاقة والمواد والمياه والأرض. ويظهر الكثير منها على هيئة زيادة التكاليف وتناقص العائد، وليس على هيئة فقدان مفاجئ لقاعدة من قواعد الموارد. ويمكن لتراكم المعارف وتطوير التكنولوجيا أن يعززا قدرة قاعدة الموارد على تحمل آثار التنمية. ولكن توجد حدود قصوى لذلك وتتطلب الاستدامة أنه يتعين على العالم، قبل الوصول إلى هذه الحدود بوقت طويل، أن يكفل تكافؤ إمكانية الوصول إلى الموارد المحدودة وإعادة توجيه الجهود التكنولوجية من أجل تخفيف الضغط''[(١)].

٧ - وتحاول الصفحات التالية إعطاء صورة سريعة عن التقدم المحرز في الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه. إلا أنه في البداية، يلزم إبداء بضع ملاحظات بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتطلع إلى الربط بين مختلف الأهداف والمجتمعات المحلية. ويمكن بيان هذا التقدم باستعراض تطور مفهوم التنمية المستدامة وممارستها على مر السنين. فمن حيث الممارسة، رسمت هذه

(١) ''مستقبلنا المشترك''، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، أحيل إلى الجمعية العامة كمرفق للوثيقة A/42/427 المعنونة ''التنمية والتعاون الدولي: البيئة''، الفصل ٢، الفقرة ١٠.

الفكرة مسارا موحدا إلى حد ما في مختلف البلدان وكذلك على الصعيد الوطني. ويتضمن هذا المسار ثلاث مراحل مختلفة تتسم بدرجة متزايدة من الاتساق. وهذه المراحل هي:

(أ) المرحلة البيئية (١٩٤٨-١٩٧٢): في المرحلة الأولى، شرع المواطنون المهتمون ومقررو السياسيات في الدفاع عن أهداف بيئية محددة، في الغالب في مجال الحد من التلوث. وبعد نشر البحث الأساسي الذي أعدته ريتشل كارسن والمعنون الربيع الصامت (*Silent Spring*) في عام ١٩٦٢، أدت هذه المرحلة إلى سن مجموعة كبيرة من القوانين البيئية، وإنشاء مؤسسات بيئية، وتحقيق نمو مطرد في الأنشطة ذات الصلة[٢]؛

(ب) المرحلية البيئية والإنمائية (١٩٧٢-٢٠٠٩): توجت المرحلة البيئية في عام ١٩٧٢ بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم، الذي اعتُرف فيه صراحة لأول مرة بالروابط بين البيئة والتنمية. وسعت الجهود اللاحقة إلى إقامة توازن بين البيئة والتنمية، في كثير من الأحيان بتحليل المقايضات واقتراح إجراءات داعمة (لا سيما الدعم المالي والتكنولوجي) لتعويضها. وقد اتُّبع هذا التكامل بأوضح شكل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي حدد الأهداف بالتفصيل في جدول أعمال القرن ٢١، وبدأ عملية تصور مفهوم التنمية المستدامة؛

(ج) مرحلة التنمية المستدامة الحقيقية (٢٠٠٩-): من حيث الممارسة، أحرز تقدم محدود في سد الفجوة بين مختلف جداول الأعمال. إلا أنه لأسباب ترد أدناه، هناك إشارات تدل على حدوث تطور فكري وتطور في السياسات يمكن أن يساعد على الدخول في المرحلة المقبلة من هذا التطور، التي يمكن فيها أن تتحقق الفكرة الجوهرية للتنمية المستدامة. ولا تكمن الفكرة الجوهرية في دمج البيئة والتنمية وجمعهما على نحو تآزري فحسب، بل في تعميم مراعاة اعتبارات الاستدامة فعليا في صنع القرارات الاقتصادية والإنمائية، وكفالة مباشرة جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية من خلال منظور الاستدامة بالفعل.

٨ - وهذا النمط واضح في كل بلد على حدة وعلى الصعيد العالمي. وهو يبين أيضا بوضوح علامات التقدم. ورغم أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية كان مقررا أن يكون هو المؤتمر المعني بالبيئة البشرية، فإن رسالته الرئيسية كانت عن التكامل بين البيئة

(٢) اختير التاريخ ١٩٤٨ كي يعكس إنشاء ما يحتمل أنه المنظمة البيئية الرائدة وقتئذ، وهي الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة. ومع ذلك فإنه من الصحيح أنه كان هناك ''ما قبل التاريخ'' في شكل منظمات حركة الحياة البرية، والإدارة العلمية، والمحافظة على الحياة البرية. غير أن الدافع الأكبر لهذه المنظمات كان هو شواغل نوعية الحياة، بخلاف حركة الاستدامة الحديثة، التي يتمثل دافعها إلى حد كبير في التهديد المطروح لبقاء الحياة، بما في ذلك حياة الإنسان، على هذا الكوكب.

والتنمية، الذي أصبح بدوره هو عنوان مؤتمر ريو. وجسّد مؤتمر ريو الأسئلة التي طرحها مؤتمر ستوكهولم منذ عقدين. إلا أن مؤتمر ريو أيضا كان سابقا لأوانه، وانتهى به الأمر إلى إثارة مجموعة خاصة به من الأسئلة عن كيفية تعميم مراعاة الاستدامة في التنمية. وجرت محاولة أولى للإجابة على هذه الأسئلة بعد مرور عقد من الزمن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، الذي صاغ اتفاقا بشأن الرصد المنهجي لتنفيذ جدول الأعمال القرن ٢١، لكن ما زال يلزم الاضطلاع بما هو أكثر من ذلك كثيرا. وكما سيتضح من التقرير المرحلي الوارد في الجداول من ١ إلى ٥ أدناه، تشير العديد من الاتجاهات إلى الوجهة المعاكسة. والأهم من ذلك أن المسألة الرئيسية، وهي إحراز تقدم في القدرة على توحيد مختلف جداول الأعمال، ما زالت دون حل.

٩ - وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أن المناقشات السياساتية المتعلقة بالحوكمة سلكت هي الأخرى المسار المشار إليه أعلاه، ولكن متأخرا. ولم تجر في المرحلة الأولى من الدعوة البيئية أي مناقشات بشأن الحوكمة؛ وانصبت المناقشة في المقام الأول على كيفية دمج المسائل البيئية ضمن إطار نظم الحوكمة القائمة. وبدأت مسائل الحوكمة أساسا في المرحلة الثانية، عندما تم الجمع بين شواغل البيئة والتنمية، إلا أن تركيزها ظل مقصورا على الحوكمة البيئية. وفي عام ٢٠٠٩، تناولت المناقشة بالفعل المسألة الأكثر تحقيقا للتكامل وهي تسخير الحوكمة لأغراض التنمية المستدامة.

١٠ - ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر ريو، لم يعمل خليط الأزمات الاقتصادية والمناخية على التأكيد على وجود حاجة ملحّة لإيجاد إجابات على أسئلة ريو فحسب، بل جعلت العالم إلى حد ما أقرب إلى توفير الإجابات على هذه الأسئلة. وقد بيّنت بالفعل عمليات التصدي لهذه الأزمات إشارات على الخصوبة الفكرية والسياسية التي طبعت فترة السنوات الخمس بين صدور تقرير لجنة برونتلاند في عام ١٩٨٧ ومؤتمر ريو في عام ١٩٩٢. ولقد أنتجت تلك الفترة أطر عمل ومفاهيم (مثل المسؤوليات المشتركة والمتباينة، والمبدأ التحوطي، وتقييم الاستدامة، واستراتيجيات التنمية المستدامة، والآثار البيئية، والتشارك بين القطاعين الخاص والعام، والموافقة المستنيرة المسبقة، ومسؤولية الشركات، وكثير غيرها) لا تزال السياسات الوطنية والعالمية تسترشد بها. وبالمثل أدت الأزمة الاقتصادية ومجموعات الحوافز الاقتصادية إلى تحديد مفاهيم ابتكارية - مثل ''الصفقة الجديدة الخضراء'' و ''النمو الأخضر'' - تُعدّ بمثابة سبل لتعميم مراعاة الشواغل الإيكولوجية في صلب نسيج صنع القرارات الاقتصادية وقد تؤدي إلى جولة جديدة من الابتكارات السياساتية.

١١ - ولئن بدأت الأزمة المالية في البلدان المتقدمة، فإن البلدان النامية تضررت ضرراً شديدا نتيجة الانتكاسات المتعلقة برأس المال، وارتفاع تكاليف الاقتراض، وانهيار التجارة العالمية وأسعار السلع الأساسية، وتراجع تدفقات التحويلات المالية. ومن المتوقع، في السيناريو القاعدي، أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في العالم بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ في الاقتصادات المتقدمة، ولكن كذلك في عدد كبير من البلدان النامية. ولقد أثارت تدابير الحوافز المالية التي لم يسبق لها مثيل في الاقتصادات المتقدمة شواغل بشأن تقليص الأموال المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي دراسة أجريت مؤخرا، تبين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حدوث انخفاض كبير في جهود المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان التي عانت من أزمات مصرفية. وبالإضافة إلى ذلك فقد حدد الكثير من البلدان المانحة أهداف المعونة التي تقدمها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ فإذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي، قد يتبعه انخفاض في المعونة. ولذا من المهم أن يخضع المجتمع الدولي نفسه للمساءلة بشأن تعهداته بتقديم المعونة للإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية والحيلولة دون فقدان البلدان النامية للتقدم الذي أحرزته حتى الآن، وبخاصة في ضوء تزايد استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض الصحة والتعليم وغيرها من الأغراض الاجتماعية.

١٢ - وسيترتب أيضا على نقص التمويل المتاح بتكلفة معقولة تداعيات جسيمة على الإنفاق على الهياكل الأساسية وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى النمو المستدام الطويل الأجل. ولقد انخفضت الاستثمارات في مشاريع الهياكل الأساسية العامة والخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية انخفاضا كبيرا بعد حدوث مختلف الأزمات والتسويات المالية التي شهدها عقدا الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وفي الوقت نفسه انخفض أيضا بشدة الاستثمار في الهياكل الأساسية بعد الأزمة المالية التي حدثت في أواخر سنوات التسعينات من القرن الماضي في شرق آسيا، ولم يعد بحلول عام ٢٠٠٧ إلى مستويات ما قبل الأزمة. وتعد صيانة أو بناء أو إصلاح الهياكل الأساسية العامة التي تشتد الحاجة إليها أمورا بالغة الأهمية لتحقيق التنمية والنمو بشكل مطرد، بما في ذلك عن طريق التأثير على موقع أنشطة القطاع الخاص الجديدة.

١٣ - وتتمثل إحدى الاستجابات الابتكارية في فكرة ''الصفقة الخضراء العالمية الجديدة''، التي يمكن أن تسهم إسهاما رئيسيا في إنعاش الاقتصاد العالمي وإيجاد فرص عمل، وحماية الفئات الضعيفة. ويتوقع أيضا أن تؤدي إلى تشجيع النمو المستدام والشامل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. وكذلك، يجب أن تقلل من الاعتماد على الكربون وتدهور النظام الإيكولوجي - وهذه مخاطر رئيسية تحفّ بالسبيل المؤدي إلى تحقيق اقتصاد عالمي مستدام. ولكن يلزم في نفس الوقت إحداث تغيرات هيكلية

رئيسية في بنية السياسات الدولية والمحلية. وينبغي أن تولي الحوافز المالية (التي ستطبق خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) أولوية للمباني الكفؤة من حيث استهلاك الطاقة والاستثمار في النقل المستدام والطاقة المتجددة. وينبغي للبلدان النامية أن تولي أولوية للاستثمار في تدابير الإنتاجية الزراعية، وإدارة المياه العذبة، والمرافق الصحية حيث أنها تنطوي على عائدات اجتماعية استثنائية وقابلة للإثبات. وينبغي أن تقوم استجابات السياسات المحلية على الرصد الفعال والمساءلة الفعالة وأن تتضمن مبادئ المحاسبة البيئية. ويلزم أن تولي بنية السياسات الدولية الاهتمام لمجالات التجارة والمعونة وتسعير الكربون والتنسيق في مجالي التكنولوجيا والسياسات. وقد تم أيضا تأكيد ذلك في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية حيث تم الاعتراف

”بأن التصدي للأزمة يوفر فرصة لتشجيع مبادرات الاقتصاد المراعي للبيئة. ونشجع في هذا الصدد البلدان القادرة على وضع مجموعات من التدابير التنشيطية الوطنية على القيام بذلك، من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، والنمو المتواصل على المدى الطويل، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، والقضاء على الفقر. ومن المهم أن تكون المبادرات والمقترحات العالمية المراعية للبيئة شاملة للجميع وأن تعالج التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، بما فيها تخفيف آثار تغير المناخ وتكييفها، والتمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والإدارة المستدامة للغابات“ (قرار الجمعية العامة ٦٣/٣٠٣، الفقرة ٣٢).

١٤ - وإلى جانب الأزمة المالية والاقتصادية، فقد جرى التركيز أيضا على الطابع الملحّ للخطر المتعلق بالمناخ. ورغم أنه من المحتم أن تمس عملية النمو غير المحدود في نهاية المطاف الحدود القصوى للمحيط الحيوي، فربما بكّرت أزمة المناخ إلى حد ما في الوصول. وقد كان من الممكن التعامل معها بشكل أفضل لو أنها حدثت بعد تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية ووصول جميع البلدان إلى مستويات مشابهة من الدخل والرفاهية. وفي تلك الحالة، فإن مجرد تطبيق أدوات السوق لاستيعاب العوامل الخارجية قد يؤدي إلى التخفيف التدريجي من الاحتباس الحراري. ومع ذلك، ونظرا إلى أن الأزمة قد وصلت إلى نقطة لا يزال فيها جدول أعمال التنمية لم ينجز بعد، فهي تقتضي البحث عن حلول يمكن أن تشمل المناخ والأهداف الإنمائية. وفي المستقبل، عندما تصبح حدود الكوكب الأخرى ملزمة، فإنها ستستلزم أيضا إدماج مفهوم الاستدامة رسميا في صلب عملية التنمية. ومع ذلك فبغية تكرار الرسالة الواردة في تقرير لجنة برونتلاند، فإن الاستدامة تقتضي أنه قبل بلوغ هذه الحدود القصوى بكثير، يجب على العالم كفالة إمكانية الوصول بصورة منصفة إلى الموارد المحدودة وإعادة توجيه الجهود التكنولوجية لتخفيف الضغط عليها.

١٥ - ولهذه الأسباب، فقد جاء هذا التقرير في الوقت المناسب. وعند النظر إلى الوراء، ليس هناك خيار عدا وصف التقدم أو التراجع بشأن جدول أعمال القرن ٢١ بطريقة مجزأة، فصلاً فصلاً، وبمعالجات مستقلة للأهداف البيئية والإنمائية، وإن كان مع وجود عدد من الروابط والصلات المشتركة بينهما. ولكن عند التطلع إلى الأمام، هناك مؤشرات تدل على أن هناك قفزة إلى الأمام صوب تحويل جدول الأعمال المتكامل للتنمية المستدامة إلى واقع ملموس وتحديده وإدماجه في صلب عملية صنع القرار الاقتصادي والإنمائي.

١٦ - وفيما يتعلق بالتقرير المرحلي، فقد جرت ترجمة المبدأ العام للتنمية المستدامة إلى إطار ملموس في جدول أعمال القرن ٢١، مع الأبعاد الصريحة الثلاثة التالية: النتائج، والقدرات المؤسسية، والإجراءات. وفي الكتابات التي صدرت مؤخرا، استُخدم مصطلح ''التحديث الإيكولوجي'' لوصف تقدم المجتمع في الأبعاد الثلاثة جميعها. وسيتبع هذا التقرير الهيكل التالي:

(أ) النتائج: يشير البُعد الأول إلى الأهداف القطاعية المحددة الواردة في الفرعين الأول والثاني من جدول أعمال القرن ٢١. ولتيسير الإحالة المرجعية يقسّم التقرير المرحلي إلى أقسام فرعية على النحو التالي: '١' التنمية البشرية المستدامة (ترد في الفرع الأول من جدول أعمال القرن ٢١)؛ و '٢' حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية، و '٣' الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السميّة، والنفايات الخطرة، والنفايات الصلبة، والمسائل المتصلة بالمجاري، والنفايات المشعة (يرد البندان الأخيران في الفرع الثاني من جدول أعمال القرن ٢١)؛

(ب) المؤسسات والحوكمة: جرت تغطية هذه الأهداف في الفرع الثالث من جدول أعمال القرن ٢١، وهي تشير إلى تطور قدرات الحوكمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمجموعات الرئيسية، للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) الإجراءات: الفرع الرابع من جدول أعمال القرن ٢١ المعنون ''وسائل التنفيذ''. وهو يعرض قائمة من الخيارات المتوافرة للحكومات وللنظام الدولي لتحقيق الأهداف.

١٧ - ويرد في كل فرع تقييم محكم شامل في شكل جداول، مفصّل في الفقرات اللاحقة عند الاقتضاء. ويوفر العرض الجدولي لمحة سريعة عن التطورات الإيجابية والسلبية لكل موضوع محدد في جدول أعمال القرن ٢١. وهو يوفر أيضا مراجع وروابط بورقات المعلومات الأساسية أو المنشورات الخارجية، لتمكين القارئ من المتابعة للحصول على مزيد من المعلومات.

١٨ - والمحصلة النهائية هي أنه خلال السنوات الـ ٢١ الماضية، أُحرز تقدم ملموس في مجال التنمية المستدامة. وشرعت معظم الحكومات الوطنية في إدراج التنمية المستدامة في تخطيطها وسياساتها. وأضفت الأعمال التجارية الاستباقية في جميع أرجاء العالم الاستدامة على منتجاتها وعملياتها. ونجحت المبادرات المحلية في توعية المواطنين بشأن التنمية المستدامة. ومع ذلك، ورغم هذه الجهود، فإن إعمال مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق هدف إدماج التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية الشامل قد ثبت أنه ليس بالأمر البسيط أو المباشر. وتبيّن أن هذا الأمر يتسم بصعوبة أكبر في الوقت الذي يتصدى فيه المجتمع الدولي للتحديات الناجمة عن أزمات متعددة.

ألف – النتائج

١ – التنمية البشرية المستدامة

الجدول ١

نتائج التنمية البشرية المستدامة

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٣	مكافحة الفقر	من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، انخفض عدد من يعيشون في فقر مدقع من ١,٨ بليون شخص إلى ١,٤ بليون شخص. وطرأ انخفاض حاد في معدلات الفقر على شرقي آسيا – يعزى في جزء كبير منه إلى النمو الاقتصادي السريع في الصين، الذي ساعد على انتشال ٤٧٥ مليون شخص من الفقر المدقع.	بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع – على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم بأسعار عام ٢٠٠٥ – من ٩١٥ مليون شخص إلى ١,٠٢ بليون شخص وهو ما يشكل زيادة تتراوح بين ٥٥ و٩٠ مليون شخص عن التقديرات التي أجريت قبل وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية. وهناك كثير من البلدان لا تسير على الطريق المؤدية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، من المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من أعداد الفقراء ومعدلات الفقر. ورغم أن المعدلات العامة للفقر في العالم النامي ستستمر في الانخفاض في عام ٢٠٠٩، إلا أن ذلك سيتم بوتيرة أبطأ بكثير مما كانت عليه قبل الانكماش.	منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٩)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٩)، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٤	تغيير أنماط الاستهلاك	ظهر عدد من المبادرات لتوجيه العمل: (أ) الأنماط التحليلية، من قبيل نهجيْ العامل الرابع والعامل العاشر، (ب) الترتيبات المؤسسية، ولا سيما مسؤولية الشركات؛ (ج) العملية السياساتية، بما في ذلك في إطار عملية مراكش وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وعززت هذه العملية التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، البرامج أو خطط العمل الإقليمية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (في موريشيوس، والسنغال، وإندونيسيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، ومصر، وموزامبيق، وكولومبيا، والبرازيل، وإكوادور)، والموائد المستديرة لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الاقتصادات الناشئة (الصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا)[أ]، ووضع أدوات لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ودعم بناء القدرات وتنفيذ المشاريع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفرق العمل في المجالات التالية: التعاون مع أفريقيا؛ والمنتجات المستدامة؛ وأساليب الحياة المستدامة؛ والمشتريات العامة المستدامة؛ والسياحة المستدامة؛ والمباني وأعمال التشييد المستدامة، والتثقيف في مجال الاستهلاك المستدام.	ازدادت النسبة المئوية للآثار البيئية على مستوى العالم من ١ في المائة من الموارد المتاحة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨.	الآثار البيئية على مستوى العالمية برنامج الأمم المتحدة للبيئة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٥	الديناميات الديمغرافية والاستدامة	انخفض متوسط معدل النمو السكاني في العالم من ٢ في المائة إلى ١,٤ في المائة سنويا؛ وانخفضت الخصوبة من أكثر من ٦ في المائة في الستينيات من القرن الماضي إلى ٣ في المائة حاليا لكل امرأة ونقحت التوقعات المتعلقة بحالة استقرار مستوى السكان، بحيث خفضت إلى ٩ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٣٠ (انظر الشكلين الأولي والثاني).	على وجه الدقة، تتطلب الاستدامة في كوكب محدود مستوى مستقر من السكان. إلا أن عدد سكان العالم لا يزال ينمو وإن كان بمعدل أبطأ مما جاء في التوقعات السابقة. ويبلغ عدد سكان العالم حاليا ٦,٨ بلايين شخص.	صندوق الأمم المتحدة للسكان (٢٠٠٩)

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٦	حماية أوضاع الصحة البشرية وتحسينها	انخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩٣ وفاة لكل ١٠٠٠مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٦٧ وفاة في عام ٢٠٠٧، أي من ١٢,٦ مليون طفل إلى نحو ٩ ملايين طفل اليوم، رغم النمو السكاني[ب]. وانخفض عدد الإصابات بالملاريا في ٢٧ بلدا. وانخفض عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية منذ عام ١٩٩٦ إلى ٢,٧ مليون مصاب في عام ٢٠٠٧. وسجل عدد المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) رقما قياسيا في عام ٢٠٠٥ بوجود ٢,٢ مليون مصاب وانخفض منذ ذلك الحين إلى مليوني مصاب في عام ٢٠٠٧. وبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، سجل ٢٣ بلدا زيادة (لمدة سنتين أو أكثر) في العمر المتوقع عند الولادة في حين سجل ٢١ بلدا انخفاضا فيه.	لم تنخفض حالات الوفيات النفاسية في البلدان النامية. هناك ٤٥٠ وفاة نفاسية لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة في البلدان النامية، ويقع ٨٨ في المائة من الوفيات بسبب الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحالات الإصابة بالسل آخذة في الارتفاع من جديد، فبعد أن كانت ٨,٣ ملايين حالة في عام ٢٠٠٠ أصبحت ٩,٢ ملايين حالة في عام ٢٠٠٦ و ٩,٣ ملايين حالة في عام ٢٠٠٧. ووقعت معظم الحالات في آسيا (٥٥ في المائة) وأفريقيا (٣١ في المائة)[ب].	تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩ منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٩
٧	تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية	انخفضت النسبة المئوية لسكان المدن في الدول النامية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٥. وتحسنت حياة ساكني الأحياء الفقيرة في جميع المناطق باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا. والملفت للنظر هو الاستخدام المتزايد لإمدادات المياه والصرف الصحي المحسنة في الصين. وفي المناطق التي يعاني فيها معظم سكان الأحياء الفقيرة من حرمان واحد فقط فيما يتعلق بالمأوى، يمكن للمساعدات البسيطة والمنخفضة التكلفة أن تحسن أحوالهم تحسنا ملموسا.	لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توجد بها أكبر معدل للأحياء الفقيرة. وسيتطلب إجراء تحسينات في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توظيف استثمارات كبيرة متعددة القطاعات. وارتفع عدد سكان الأحياء الفقيرة في غرب آسيا، ويعود ذلك أساسا إلى الحروب والنزاعات. وعلى الرغم من أوجه التحسن في الأحياء الفقيرة في كافة أنحاء العالم، فإن أزمة الإسكان والطاقة قد تؤدي إلى تباطؤ معدل التقدم المحرز، وفي بعض الحالات، إلى عكس مشار الاتجاهات الإيجابية [ج].	تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – موئل الأمم المتحدة، ٢٠٠٩

(أ) للمزيد من المعلومات عن الأنشطة والنتائج الوطنية، انظر: http://www.unep.fr/marrakech/consultations/national.

(ب) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، ٢٠٠٩.

(ج) المرجع نفسه، وموئل الأمم المتحدة، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨.

الشكل الأول

سكان العالم، ١٧٥٠-٢٠٥٠

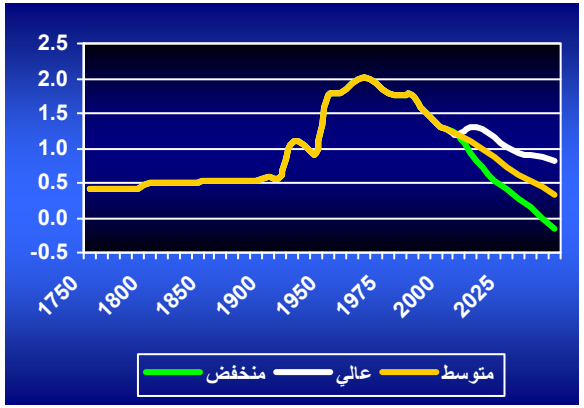

الشكل الثاني

معدل نمو سكان العالم، ١٧٥٠-٢٠٥٠

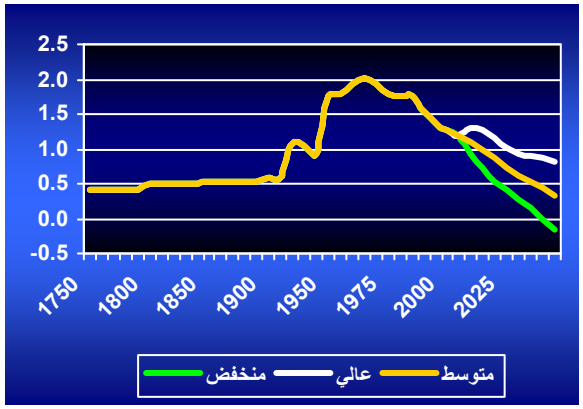

٢ - حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية

الجدول ٢

النتائج المحققة في حفظ وإدارة الموارد البشرية من أجل التنمية

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٩	حماية الغلاف الجوي	رحّب مقررو السياسات بالتقييم الذي أجراه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للمؤلفات الضخمة بشأن المناخ. واعتمد الكثير من البلدان خططا وطنية بشأن المناخ. واستطاعت البرامج الرائدة في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة توفير عناصر لإيجاد حل. وتجاوز الاستثمار في الطاقة المتجددة الاستثمار في الطاقة التقليدية للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. وحوّل الكثير من المدن أساطيل مركباتها لتعمل بالغاز الطبيعي المضغوط. يبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ نفاذ البروتوكول بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها للاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس). وسيساعد البروتوكول على تحديد أكبر الملوثات في جميع المجتمعات المحلية في جميع أرجاء أوروبا. ومنذ عام ١٩٨٥، عندما جرى التسليم بأن نضوب طبقة الأوزون الستراتوسفيرية يمثل مشكلة مهمة، بُذلت جهود لتقليل واستبعاد استخدام مركبات الكلوروفلورو كربون والمواد الأخرى المنضّبة لطبقة الأوزون. وبحلول عام ٢٠٠٣، كانت البلدان المتقدمة قد خفضت استهلاك مركبات الكلوروفلورو كربون بأكثر من ٩٩ في المائة والبلدان النامية بأكثر من ٥٠ في المائة. ومع مراعاة التأخر في الاستجابة، سوف يرجع تركيّز مركبات الكلوروفلورو كربون في طبقة الأوزون الستراتوسفيرية بحلول منتصف هذا القرن إلى المستويات التي كان عليها قبل عام ١٩٨٠[أ].	تزداد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الحد الأعلى من التوقعات السابقة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وستزداد الانبعاثات في ظل الاتجاهات الحالية بنسبة ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع قدره ٦ درجات مئوية في متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم. ولم تتحقق بعد أهداف بروتوكول كيوتو على المستوى الوطني وليس هناك أي اتفاق حتى الآن بشأن الجولة القادمة من التزامات كيوتو أو العمل التعاوني. ولا تزال تركيزات المواد الجسيمية عالية جدا في المدن الكبرى في البلدان النامية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة نمو غير أن هذه البلدان لا تزال في بداية تطبيق تدابير مكافحة التلوث.	الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الوكالة الدولية للطاقة - توقعات الطاقة في العالم، ٢٠٠٨ الاستعراض السنوي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ٢٠٠٨

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
			وينمو الطلب على الطاقة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٥ في المائة. ومن المتوقع أن يظل الوقود الأحفوري يسهم بنسبة ٨٠ في المائة من الطاقة المستهلكة حتى عام ٢٠٣٠	
	الطاقة	تباطأ الطلب على الطاقة بسبب ارتفاع أسعارها وتباطؤ النمو الاقتصادي، إلا أنه لا يزال من المتوقع أن ينمو من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٣ بنسبة ٤٥ في المائة[ب]. وسيظل الوقود الأحفوري يشكل نسبة ٨٠ في المائة من الطاقة المستهلكة في عام ٢٠٣٠، رغم أن التكنولوجيات المتجددة الحديثة تتطور بمعدل أسرع من أي مصدر آخر في العالم بمعدل قدره ٧,٢ في المائة في المتوسط سنويا. ولا يزال ثلثا الأسر المعيشية الفقيرة لا تحصل على الطاقة الكهربائية وثلاثة أرباع الأسر المعيشية ليس لديها وقود نظيف لطهي الطعام؛ ومن المتوقع أن يزداد عددها بحلول عام ٢٠٣٠[ب].	نظام الطاقة العالمي عند مفرق طرق. فالاتجاهات العالمية الحالية فيما يتعلق بإمدادات الطاقة واستهلاكها غير مستدامة في الجوانب الثلاثة جميعها. والمطلوب لعكس مسار هذه الاتجاهات هو تأمين إمدادات الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة والتحول على وجه السرعة إلى نظام للإمداد بالطاقة يكون منخفض الكربون ويتسم بالكفاءة وحميد بيئيا.	
١٠	النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي	هناك عدة مشاريع في البلدان النامية تساعد على تنمية القدرات وبنائها في مجال السجل العقاري، وإدارة الأراضي، وتأمين ملكية الأراضي، وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة في إدارة الأراضي، والتنمية المجتمعية. والمثال على ذلك هو برنامج البنك الدولي لإدارة موارد الأراضي الريفية. وخصص مرفق البيئة العالمية مبلغ ٣٣٢ مليون دولار على هيئة موارد إضافية لتعبئة ٢,٣ بليون دولار كتمويل مشترك لـ ٨٨ مشروعا لمكافحة تدهور الأراضي. وعلى الصعيد الدولي أقرّت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة، عددا من خيارات السياسة العامة.	يتدهور ٥,٨ ملايين كيلومتر مربع من الأراضي بفعل إزالة الغابات؛ و ٦,٨ ملايين كيلومتر مربع بفعل الرعي المفرط؛ و ١,٣٧ ملايين كيلومتر مربع لخشب الوقود؛ و ٥,٥ ملايين كيلومتر مربع بسبب سوء الإدارة الزراعية؛ و ٠٠٠ ١٩٥ كيلومتر مربع للصناعة والتوسع العمراني.	لجنة التنمية المستدامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر البنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة مرفق البيئة العالمية، ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
١١	مكافحة التصحر	بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، انحسر الغطاء الحرجي العالمي بمقدار ١٣ مليون هكتار سنويا، قابله جزئيا زيادة الغطاء الحرجي بمقدار ٥,٧ ملايين هكتار (لا سيما في الصين). وصافي الانحسار السنوي الناجم عن ذلك والبالغ ٧,٣ ملايين هكتار هو أقل من الـ ٨,٩ مليون هكتار المفقودة سنويا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وهناك عدة وسائل مبتكرة، بما فيها المدفوعات لخدمات النظام الإيكولوجي، يجري استخدامها على نطاق أوسع من أجل حماية الغابات. وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات يمكن أن يحتجز ٨٣,٦ بليون طن من ثاني أوكسيد الكربون من الجو من الآن وحتى عام ٢٠٣٠.	إزالة الأحراج مسؤولة عن ٣٥ في المائة من انبعاثات الكربون في البلدان النامية وعن ٦٥ في المائة في أقل البلدان نموا	منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم، ٢٠٠٩ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة/شعبة التنمية المستدامة، موجز السياسات رقم ١٦، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ منتدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن الغابات، ''الغابات: السياسة الخضراء وتقليص الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بشأن تغير المناخ" (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)
١٢	إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف	تشير أحدث التحليلات إلى تخضير معظم منطقة الساحل منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي. وعلى الصعيد الدولي أقرت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السبعة عشرة عددا من خيارات السياسة، تشمل دمج خطط العمل الوطنية التي أعدتها جميع البلدان المتضررة تقريبا، في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وتعزيز قاعدة المعارف والمعلومات. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استثمر برنامج الأغذية العالمي ٣٠٠ مليون دولار في برامج لحماية النظم الإيكولوجية الهشة، على سبيل المثال من خلال إنشاء أو إعادة تأهيل البحيرات والآبار ونظم الري والسدود.	تغطي الأراضي الجافة نحو ٤٠ في المائة من مساحة اليابسة ويقطنها أكثر من بليوني شخص، أي حوالي ثلث عدد سكان العالم. والأراضي الجافة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى هي من بين أكثر الأراضي عرضة لتغير المناخ، ولا سيما الممر الممتد من مالي إلى إثيوبيا. ويمكن أن يزيد تغير المناخ من مخاطر الجفاف والتصحر.	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة، الاتجاهات في مجال التنمية المستدامة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
١٣	إدارة النظم الإيكولوجية الهشة: التنمية المستدامة للجبال	تغطي الجبال ٢٥ في المائة من سطح الأرض ويقطنها ١٢ في المائة من سكان العالم، وتسهم بنسبة ٥٠ في المائة من المياه السطحية العذبة لكوكبنا، وتضم نصف مناطق التنوع الحيوي النشطة البالغ عددها ٣٤ منطقة على مستوى العالم. وازدادت المساحات الجبلية المحمية من ست مرات إلى ثماني مرات خلال الـ ٤٠ سنة الماضية وتغطي ١١,٤ في المائة من إجمالي المساحة الجبلية.	يتعرض التنوع البيولوجي في الجبال للخطر بسبب تغير المناخ والاستخدام غير المستدام للموارد الجبلية، بطرق منها التصحر ووطأة السياحة. ويتعرض نحو ٢٧٠ مليون شخص من سكان الجبال الريفية لخطر الجوع.	منظمة الأغذية والزراعة المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية
١٤	تعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة	توصلت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة إلى اتفاق إطاري بشأن الاستثمار في الثورة الخضراء المستدامة، ولا سيما في أفريقيا، وخاصة من أجل مساعدة صغار المزارعين والمزارعات. وتضمن القرار دعوة لتحسين الاستثمار (بما في ذلك من القطاع العام بدعم من المساعدة الإنمائية الرسمية) في الهياكل الأساسية الزراعية، والبحوث، والإرشاد، والتسويق، ولدعم تعزيز الممارسات الناجحة. وفي عام ٢٠٠٨ بلغ الإنتاج العالمي من المحاصيل الزراعية ٦١٠ ملايين طن متري ومن المتوقع أن يرتفع ليبلغ ٦٥٦ مليون طن متري بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وارتفع الإنفاق الحكومي على الزراعة في البلدان النامية بنسبة ٣ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥، ولا سيما بسبب زيادة المخصصات (نمو سنوي بنسبة ٤,٥ في المائة) في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وحشدت الاتفاقات العالمية دعما ماليا للأمن الغذائي، بما في ذلك لتنشيط الزراعة في البلدان النامية. وتوفر برامج منظمة الأغذية والزراعة الدعم التقني من أجل تكثيف الإنتاج، وكذلك استجابة لارتفاع الأسعار.	أأدى ارتفاع أسعار الغذاء في عام ٢٠٠٨ إلى تفاقم الجوع. وفي كثير من البلدان الأفريقية، يقل الإنفاق على الزراعة أقل بكثير عن الهدف الوارد في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ وهو ١٠ في المائة من اعتمادات الميزانية. وكان من المتوقع أن تفتح جولة الدوحة الإنمائية المتوقفة الأسواق الزراعية في البلدان المتقدمة النمو أمام مزارعي البلدان النامية.	منظمة الأغذية والزراعة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
١٥ ١٦ ١٧	حفظ التنوع البيولوجي والتكنولوجيا الأحيائية وحماية المحيطات	يقدم التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى منافعه المتأصلة، خدمات بالغة الأهمية مثل إدارة المياه وتنقيتها، وحفظ التربة، وتخزين الكربون والحد من التعرض للفيضانات وفترات الجفاف والانهيالات الأرضية. وقد قررت الجمعية العامة اعتبار سنة ٢٠١٠ سنةً دولية للتنوع البيولوجي. ومن شأن الاتفاق المقترح لإقامة نظام دولي للحصول على المنافع وتقاسمها الذي سيقدم في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أن يساعد على تعويض المجتمعات المحلية عن مواردها الجينية، وإيجاد حوافز لحفظ التنوع البيولوجي. وقد يسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة العملية الاستشارية لتحسين الصلة بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي. والمناطق المحمية هي حجر الزاوية في الجهود المبذولة لحفظ الأنواع والنظم الإيكولوجية. ولم يكن هناك حتى عام ٢٠٠٨ سوى ١٨ مليون كيلومتر مربع من الأراضي و ٣ ملايين كيلومتر مربع من المياه الإقليمية (يمثل مجموعها نسبة ١٢ في المائة من مساحة اليابسة و ١ في المائة من مساحة المنطقة البحرية) خاضعة لشكل ما من أشكال الحماية (انظر الشكل الثالث). وتربية المائيات هي القطاع الأسرع نمواً في إنتاج الأغذية الحيوانية، حيث يتجاوز نمو السكان في قطاعي الإنتاج والعمالة ليزيد بذلك نصيب الفرد من الإمدادات بنسبة ٦,٩ في السنة في المائة من ٠,٧ كيلوغرام في عام ١٩٧٠ إلى ٧,٨ كيلوغرامات في عام ٢٠٠٦.	تفيد قائمة الأرقام القياسية الحمراء للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة بوجود ٨٦٩ نوعاً من الأنواع المنقرضة أو منقرضة في الحياة البرية؛ وهذا الرقم يرتفع إلى ١ ١٥٩ عندما تدرج الأنواع المعرضة بشدة لخطر الانقراض والموصوفة بأنواع يحتمل انقراضها. وعموماً، لا يقل عدد الأنواع المهددة بالانقراض عن ١٦ ٩٢٨ نوعاً. ولا تُدار جميع المناطق المحمية إدارة سليمة ولا تمتلك القدرة على مقاومة الضرر الناجم عن التلوث، وتغير المناخ، والسياحة غير المسؤولة، وتنمية الهياكل الأساسية، والطلبات المتزايدة على الموارد الأرضية والمائية. وثمة حاجة إلى توظيف استثمارات مطردة لتحقيق فعالية حفظ التنوع البيولوجي داخل المناطق المحمية وخارجها[ج]. ونسبة مساحة محيطات العالم المحمية تقل عن ١ في المائة. وما زالت المنظمة البحرية الدولية ناشطة في تعيين مناطق خاصة بموجب الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، والمناطق البحرية الشديدة الحساسية على أنها مناطق يلزم المحافظة عليها للوقاية من الأضرار التي تسببها الملاحة الدولية. كما أنها تتولى في الوقت الراهن وضع تدابير دولية تهدف إلى التقليل إلى الحد الأدنى من انتقال الأنواع المائية الدخيلة عن طريق الحشف الأحيائي الملتصق بالسفن. وتُهدد الأحياء البحرية من الإفراط في الصيد وتغير المناخ والأنواع الدخيلة وتنمية السواحل والتلوث. وقد ارتفعت نسبة أنواع الأسماك المستنفدة والمستغلة تماماً أو المبالغ في استغلالها والمتعافية من	اتفاقية التنوع البيولوجي منظمة الأغذية والزراعة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والمناطق الساحلية الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة المنظمة البحرية الدولية تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١ العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
	وقد أنشأ مرفق البيئة العالمية ٢٦ صندوقاً استئمانياً يزيد مجموع أموالها عن ٣٠٠ مليون دولار لدعم استثمارات في ٨٠٠ مشروع للتنوع البيولوجي في ١٥٠ بلداً، ولإقامة أو إدارة ١ ٦٠٠ منطقة محمية تغطي ٣٦٠ مليون هيتار، لبسط حماية التنوع البيولوجي على ما يزيد عن ١٠٠ مليون هكتار من الأراضي المنتجة.	٧٠ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتهدد بالانقراض نسبة لا تقل عن ١٧ في المائة من ١ ٠٤٥ من سمك القرش والشفنين ونسبة ١٢,٤ في المائة من سمك الأخفس وستة من أصل سبعة أنواع من السلاحف البحرية. ومن أصل ٨٤٥ نوعاً من المرجان البانية للشعاب، تهدد نسبة ٢٧ في المائة بالانقراض في حين أصبحت نسبة ٢٠ في المائة أخرى على شفا الخطر. كما تهدد نسبة ٢٧,٥ في المائة من الطيور البحرية بالانقراض بالمقارنة بنسبة ١١,٨ في المائة من الطيور البرية.	
	والإنجازات التي تحققت مؤخراً في التكنولوجيا البيولوجية الغذائية، بما فيها التحسينات التي أدخلت في تكنولوجيا التجهيز الصناعي ونظم المراقبة بالإضافة إلى تقنيات تستخدم لرصد سلامة الأغذية ونوعية التغذية، من المرجح أن تؤدي دوراً متزايد الأهمية في الإمدادات الغذائية، ولا سيما في ضوء أزمة الغذاء الأخيرة. ويسعى بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية لعام ٢٠٠٠ إلى ضمان إمكانية الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية مع الحفاظ على صحة الإنسان والبيئة. ويمكّن البروتوكول البلدان النامية من وضع أطر للسلامة البيولوجية وما يرتبط بها من أنظمة وسياسات تعتمد على ظروف كل بلد والأولويات الوطنية والقطاعية.	ونسبة كبيرة من الأنواع غير المهددة حالياً بالانقراض هي عرضة لتغير المناخ. وهذه الأنواع تشمل ٣٠ في المائة من الطيور غير المهددة، و ٥١ في المائة من المرجان غير المهدد، و ٤١ في المائة من البرمائيات غير المهددة.	
	وتقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم للاستخدام المستدام للموارد الجينية النباتية وخدمات النظم الإيكولوجية. كما تقدم الدعم التقني للحد من استخدام مبيدات الآفات. ويضم الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ٧٥٠ من المنظمات الأعضاء الموجودة في ١٠٨ بلدان.		

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
		وتدعم منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة سياسة الحد من الفقر من خلال تحقيق سياحة مستدامة، بما في ذلك المعايير الأساسية العالمية لتحقيق سياحة مستدامة، والسياسة السياحية للحفاظ على التراث العالمي بالإضافة إلى التوعية بتغير المناخ، وبناء القدرات على التكيف لتغير المناخ، والتخفيف من آثاره على قطاع السياحة.		
١٨	حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: تطبيق نهج متكاملة على تنمية موارد المياه وإدارتها واستخدامها	يبلغ حجم موارد المياه العذبة نحو ٣٥ مليون كيلو متر مكعب أو نحو ٢,٥ في المائة من إجمالي حجم المياه. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الزراعة نسبة ٦٩ في المائة من عمليات سحب المياه، وتمثل الصناعة نسبة ٢٣ في المائة، واستهلاك الأسر المعيشية نسبة ٨ في المائة. وفيما يتعلق ببلوغ هدف توفير مياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥، فإن العالم يمضي فيه قبل موعده المحدد مع أن بعض البلدان ما زالت تواجه معركة صعبة في هذا الصدد. (انظر الشكل الرابع) وتوصلت اللجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة إلى اتفاق إطاري بشأن الإدارة المتكاملة لموارد الأراضي والمياه. ويمكن للتطورات العلمية أن تساهم في وضع استراتيجيات طويلة الأجل ومستدامة لإدارة الموارد المائية. وتشمل هذه الاستراتيجيات التقنيات النووية وتقنيات النظائر المشعة التي يمكن استخدامها لإجراء تقييم دقيق لحجم موارد المياه ومكانها ومعدل تجدد مخزونها، ولاكتشاف التلوث	تتعرض موارد المياه العذبة لضغط متزايد يعزى إلى النمو السكاني وزيادة النشاط الاقتصادي، وتحسن مستويات المعيشة. وقد أفضى ذلك إلى زيادة المنافسة والتزاعات على الموارد المحدودة للمياه العذبة. وتتفاقم المشاكل بسبب النهج القطاعية السائدة التي تؤدي إلى إجراءات مجزأة وغير منسقة. ويعتمد ٨٨٤ مليون شخص في جميع أرجاء العالم على مصادر مياه غير محسنة. ويعيش نسبة ٨٤ في المائة من هؤلاء (أي ٧٤٦ مليون شخص) في المناطق الريفية. ويمكن عزو ما لا يقل عن ٥ ملايين من الوفيات في السنة إلى أمراض منقولة عن طريق المياه. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيعيش أكثر من ٢,٨ بليون شخص في ٤٨ بلداً يواجهون ضغوطاً على المياه أو شحها. وعلى الصعيد العالمي، يتاح نحو ٠٠٠ ٩ متر مكعب من المياه العذبة لكل شخص في السنة. وبحلول عام ٢٠٠٥، من المتوقع أن ينخفض هذا الرقم إلى ١٠٠ ٥ متر مكعب.	لجنة التنمية المستدامة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩ الوكالة الدولية للطاقة الذرية مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١ العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
	في المياه الجوفية. ومنذ عام ٢٠٠٧، تم تجميع أطالس للهيدرولوجيا التي تتضمن عشرات الآلاف من سجلات الهيدرولوجيا النظيرية التي تتعلق بأفريقيا وآسيا. ويسهم فهم ومراقبة الدورة العالمية للمياه إسهاماً كبيراً في الإدارة الفعالة للمياه كما تؤدى تكنولوجيا الفضاء، ولا سيما سواتل رصد الأرض، دوراً هاماً في توفير البيانات اللازمة للدراسات المائية. وتتميز منتجات الاستشعار عن بعد بقدرتها على توفير تغطية واسعة، تُمكن الباحثين من الاستفادة من المعلومات في وضع خرائط لاستخدام الأرض والغطاء الأرضي.	وينظر إلى المياه بصورة متزايدة بوصفها عاملاً محدداً رئيسياً للإنتاج الغذائي، مثلها مثل شح الأراضي إن لم تكن أكثر أهمية. وتمثل الزراعة القائمة على الري ما يزيد عن ٧٠ في المائة من عمليات سحب المياه في العالم (تتجاوز ٨٠ في المائة في بعض المناطق). ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، ازداد حجم سحب المياه لأغراض الزراعة بنسبة ٨ في المائة. وحتى مع تقديرات إضافية تتراوح نسبتها بين ١٥ و ٢٠ في المائة من مياه الري خلال الـ ٢٥ سنة القادمة – وهو تقدير ربما يكون أكثر ميلاً إلى النسبة المنخفضة – من المحتمل أن ينشأ تعارض خطير بين استخدام المياه للزراعة القائمة على الري والمياه اللازمة للاستخدامات البشرية الأخرى والاستخدامات ذات الصلة بالنظام الإيكولوجي[د].	

(أ) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩، نيويورك، وموئل الأمم المتحدة، التقرير السنوي، ٢٠٠٨.

(ب) الوكالة الدولية للطاقة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم، ٢٠٠٨، باريس، ٢٠٠٨.

(ج) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩، نيويورك.

(د) الإدارة المتكاملة للموارد المائية، اللجنة الاستشارية التقنية.

الشكل الثالث

نسبة المناطق البحرية المحمية، ٢٠٠٨ (في المائة)

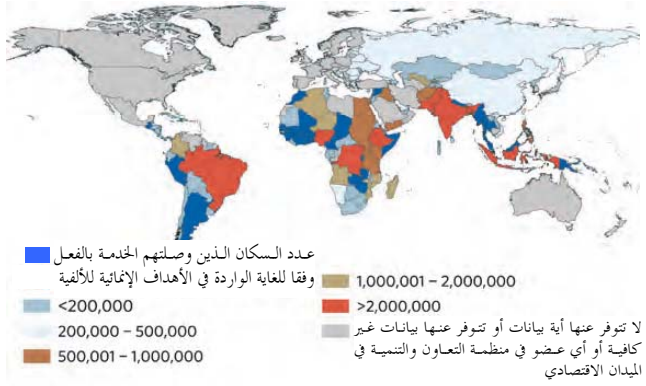

الشكل الرابع

عدد السكان المحتاجين إلى مياه شرب محسنة تحقيقاً للغاية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية

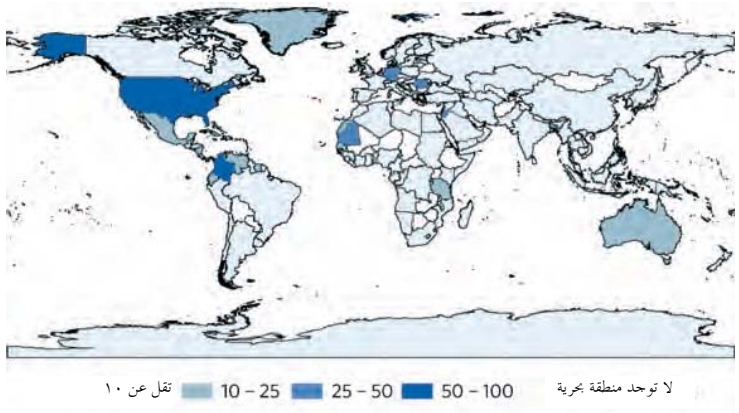

٣ - الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري والنفايات المشعة

الجدول ٣

النتائج المحققة في الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية والنفايات

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
١٩-٢٢	الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية، والنفايات الخطرة، والنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري والنفايات المشعة	فيما يتعلق بالنفايات الخطرة والنفايات الصلبة والمسائل المتصلة بالمجاري، تحول التركيز من التدابير العلاجية إلى المنع، ولكن ما زال هناك الكثير مما يلزم عمله في مجال الحد عند المصدر، وإعادة الاستخدام والتدوير والاسترداد. ونقحت المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام مبيدات الآفات. ويجري تطوير خطط التنفيذ الوطني بموجب اتفاقية ستكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة. وخصص مرفق البيئة العالمية مبلغ ٣٤٠ مليون دولار لتدابير ترمي إلى الحد من تعرض الإنسان والبيئة لهذه الملوثات، بحشد تمويل إضافي قدره ٤٧٤ مليون دولار. ويجري تعزيز الكثير من الممارسات الفضلى على المستويين الوطني والدولي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية. وتقدم الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، هي ومعايير السلامة الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إطار عمل للسلامة على المستوى الدولي في مجال إدارة الوقود المستهلك وتخزين الوقود المستهلك لـ ٤٣٦ محطة للطاقة النووية تعمل في ٣٠ بلداً مع ٤٥ محطة أخرى قيد الإنشاء حالياً. وتقدم الوكالة مساعدات في التداول المأمون للمصادر المشعة المستخدمة التي تستخدم عادة	يوجد نقص في المعلومات العلمية الكافية لتقييم المخاطر المترتبة على المواد الكيميائية. وعلى الرغم من اتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، فإن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى تشريعات وطنية بشأن مبيدات الآفات. وتواجه الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود تحديات في تقليل كمية النفايات الخطرة، وفي خفض توليدها إلى الحد الأدنى وفي إدارة الكميات المتبقية لحماية صحة الإنسان والبيئة. والتحدي الحاسم هو إدماج الاستجابات للتهديدات العالمية الناجمة عن النفايات الخطرة في سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعد الدولية والوطنية والمحلية. وثمة مسألة هامة متعلقة بالسلامة فيما يتصل بالنفايات المشعة وهي كيفية تأمين سلامة المرافق في الأجل الطويل. وينظر ما يزيد عن ٦٠ بلداً في الأخذ بخيار الطاقة النووية في حافظتها بالطاقة للمستقبل.	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اتفاقية ستكهولم للملوثات العضوية الثابتة منظمة الأغذية والزراعة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١ العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
	التطبيقات الطبية. وقد دربت أفرقة إقليمية ووطنية لأداء عمليات تهيئة ونقل أنواع مختلفة من المصادر المختومة المهملة.		
تلوث الهواء	مصادر الإنسان الرئيسية للمواد الجسيمية هي محطات توليد الطاقة، والصناعة، والمركبات، والطهي المترلي ووقود التدفئة، والبناء، ومنشآت حرق النفايات. وتوجد تركيزات عالية جداً من المواد الجسيمية المعلقة في البلدان التي تعتمد على الفحم لتوليد الطاقة. ومنذ عام ١٩٧٠ تقريباً، حدث في بلدان متقدمة، وفي الآونة الأخيرة في بلدان نامية، تخفيض في تلوث الهواء بالمواد الجسيمية بتطبيق نظم للتحكم في المواد الجسيمية على محطات توليد الطاقة والمرافق الصناعية، وباستخدام أنواع وقود أنظف مثل الغاز الطبيعي، ومراعاة الشروط المتعلقة بإدخال محولات حفازة في المركبات. ومع ذلك، ما زالت تركيزات المواد الجسيمية مرتفعة جداً في المدن الكبرى في البلدان النامية التي ما زالت تعد اقتصاداتها في طور النمو ولكنها ما زالت بصدد الأخذ بتدابير للحد من التلوث[أ].		

(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، الاتجاهات في التنمية المستدامة، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.06.II.A.I).

١٩ - وبوجه عام، أحرز بعض التقدم على صعيد خفض نسبة تلوث الهواء وإدارة النفايات، وبخاصة النفايات الخطرة. لكن لا يزال هناك العديد من المشاكل.

٢٠ - وقد دخلت اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود دخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٩٢. وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال الأطراف في اتفاقية بازل تواجه تحديات هائلة في تقليص كمية النفايات الخطرة، وتخفيض إنتاجها إلى أقصى حد، وإدارة الكميات المتبقية بطريقة تكفل حماية صحة الإنسان والبيئة. ويكمن التحدي الأهم في إدماج الاستجابة للتهديدات العالمية التي تمثلها النفايات الخطرة ضمن سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية. ويمكن القيام بذلك عن طريق زيادة الوعي بآثارها، وربط أو تنسيق عملية وضع السياسات عبر الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية، وعن طريق تنسيق التخطيط وتخصيص اعتمادات في الميزانيات لهذا الغرض على الصعيد الوطني المحلي أو القطاعي.

٢١ - كما أن اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، والتي أوكل تنفيذ مهام أمانتها العامة على نحو مشترك إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد دخلت حيز النفاذ في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ولكن التحديات المستمرة التي تواجهها تشمل حقيقة أن التشريعات الوطنية في كثير من البلدان النامية لا تنفذ على نطاق واسع بسبب الافتقار إلى الخبرة والموارد التقنية.

٢٢ - وفي حين أن التنمية الصناعية أمر هام لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن التصنيع الذي يُدار على نحو سيء يمكن أن يسبب تلوث الهواء والمياه ومشاكل ناجمة عن النفايات الخطرة. وتتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قيادة عدد من البرامج للانتقال إلى نظام إنتاج أنظف. ويشمل ذلك التخلص من مركبات الهيدروفلوروكربون وغيرها من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأشرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية، على وضع العديد من خطط التنفيذ الوطنية الأولية في إطار اتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، وخفض ومراقبة استخدام الزئبق في أعمال التعدين الضيقة النطاق.

٢٣ - وعلى غرار ذلك، وفيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية في مجال الزراعة، تدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى اتّباع نهج المكافحة المتكاملة للآفات بوصفها الاستراتيجية المفضلة. ومن أجل مكافحة التلوث الواسع النطاق للتربة وموارد المياه، قامت الفاو بمراجعة وتحديث المدونة الدولية لقواعد السلوك في مجال توزيع واستخدام مبيدات

الآفات، كما اتخذت إجراءات في البلدان والمناطق المتضررة لتعزيز الوعي واتخاذ إجراءات بشأن المبيدات القديمة.

٢٤ - وتنتج المحطات النووية لتوليد الكهرباء في العالم كميات من الوقود المستهلك أثناء توليد الكهرباء في حوالي ٣٠ بلدا. والوقود المستهلك يخزن برمته في الموقع أو خارج الموقع في مرافق تخزين مصممة هندسيا، ريثما يتم اتخاذ قرارات نهائية بشأن التخلص منه. ويمكن اعتبار أن الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك وسلامة تصريف النفايات المشعة، إلى جانب معايير السلامة الدولية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، توفر إطارا للسلامة على الصعيد الدولي في مجال إدارة الوقود المستهلك. وهناك مسألة هامة متعلقة بالسلامة هي كيفية التأكد من سلامة مرافق تخزين الوقود المستهلك تخزينا طويل الأمد. إذ يجب توفر الثقة باستمرار في سلامة الوقود، والحاويات، وهياكل مخازن النفايات. وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية البحوث الدولية في مجال الرصد والتفتيش وغيرها من عناصر ممارسات الإدارة الآمنة. كما يجري استعراض وصياغة معايير السلامة المتعلقة بإدارة الوقود المستهلك كي تغطي نطاقا أوسع من الأنشطة[٣].

٢٥ - وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها بشأن قضايا الاستدامة المحيطة بموضوع تطوير الطاقة النووية بما في ذلك تغير المناخ والطاقة النووية. كما تدير الوكالة برامج في البيئات البحرية والبرية في مجالات مثل الكشف عن الملوثات المشعة ومصيرها في المناطق المحيطية والساحلية.

٢٦ - ويجب في الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة أن تذهب إلى أبعد من مجرد التخلص أو الاسترجاع الآمن للنفايات المطروحة وأن تسعى إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة عن طريق محاولة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. ومن الضروري في هذا الصدد تخفيض حجم النفايات إلى الحد الأدنى، وتحقيق زيادة قصوى في إعادة استخدام النفايات وتدويرها على نحو سليم بيئيا، والترويج للتخلص من النفايات ومعالجتها على نحو سليم بيئيا وتوسيع نطاق تغطية خدمات النفايات. ويعني ذلك أيضا تحقيق الهدف المتعلق بالصرف الصحي. وفي عام ٢٠٠٦ ، كان هناك ٢,٥ بليون شخص في مختلف أرجاء العالم لا يستفيدون من هذه الخدمة. والتحدي الأكبر هو في جنوب آسيا، حيث يوجد ٥٨٠ مليون شخص محروم من مرافق محسّنة للصرف الصحي[٤].

---

(٣) IAEA, Radioactive waste management, Issue brief.

(٤) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٩.

باء – المؤسسات والحوكمة

٢٧ – يستعرض هذا الجزء التقدم المحرز في البنود المتعلقة بالحوكمة والمؤسسات في جدول أعمال القرن ٢١. وهو يغطي الهياكل المؤسسية المنشأة على الصعيد الدولي للإشراف على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن دور ومساهمات المجموعات الرئيسية. ويتبع الجزء جدول موجز (الجدول ٤).

٢٨ – والترتيبات المؤسسية الدولية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. وفي كل سنة، تتدارس الجمعية العامة التنمية المستدامة في سياق جدول أعمالها الخاص بالتنمية. وتتدارس الجمعية عددا من القضايا بدءا بالتقدم الإجمالي المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتنفيذ استراتيجية موريشيوس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، واتفاقيات ريو الثلاث، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصولاً إلى التنمية المستدامة للجبال ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ وتعطي الدول الأعضاء توجيهات إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها المقبلة.

٢٩ – وخلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩ التي عقدت في جنيف من ٦ إلى ٣١ تموز/يوليه، ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي الثالث على تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي.

٣٠ – وركز الجزء المتعلق بالتنسيق على متابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. كما اعتمد قرار طلب فيه من منظومة الأمم المتحدة دعم البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣١ – واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا بشأن تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي. وأكد الوزراء التزامهم بتعزيز نظم صحية تحقق نتائج صحية عادلة بوصفها أساسا لنهج شامل.

٣٢ – واعتمدت لجنة التنمية المستدامة[٥] في دورتها السابعة عشرة، الخاصة بالسياسات، مجموعة من التدابير العملية وخيارات السياسات بشأن تسريع التنمية الزراعية، ومواجهة الجفاف، والتصحر، واستخدام الأراضي، والتنمية الريفية، وأفريقيا، وكذلك بشأن مسائل مترابطة وشاملة بما في ذلك وسائل التنفيذ. وكانت مجموعة من خيارات السياسات التي اعتمدت قد وضعت الزراعة والتنمية الريفية في صلب جدول أعمال التنمية المستدامة، وأظهرت أن تحقيق نقلة نموذجية أمر لا بد منه لضمان التنمية الدائمة للجميع.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩، الفصل الأول – باء، القرار ١/١٧.

٣٣ - وساهمت اللجان الإقليمية الخمس في المناقشات الخاصة بالسياسات، التي دارت خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة والاجتماع التحضيري الحكومي الدولي. وتناول ممثلو اللجان الإقليمية الخمس، من منظور إقليمي، خيارات السياسات والإجراءات الممكنة للإسراع في التنفيذ في المجالات المواضيعية الخمسة وهي: الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر وأفريقيا.

٣٤ - وقبل انعقاد الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، نظمت شعبة التنمية المستدامة ثلاثة اجتماعات فيما بين الدورتين؛ وعُقد الاجتماع الأول في بانكوك، من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (انظر E/CN.17/2009/13 و E/CN.17/2009/16)، على شكل حلقة عمل لتنمية القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية والكفاءة في استخدام المياه وسبل المعيشة في الريف. وعُقد الاجتماع الآخر في ويندهوك، من ٩ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ، بعنوان ''الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وإحداث ثورة خضراء مستدامة'' (انظر E/CN.17/2009/14، E/CN.17/2009/15). وعُقد الاجتماع الثالث في معهد وادي عربة للدراسات البيئية، ومقره في كيبوتس كيتورا في إسرائيل، من ٢٢ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ ، وكان موضوعه تطوير أساليب عملية تتيح عكس مسار اتجاهات تدهور التربة (انظر E/CN.17/2009/17).

٣٥ - وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي/المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة دعما تقنيا وماليا بخصوص إجراءات إعداد واعتماد موقف أفريقي مشترك بشأن تغير المناخ استعدادا للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف. وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، القيام بدور هام في تنفيذ المبادرة المشتركة للسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/مصرف التنمية الأفريقي. كما اعتُمد الناتج الهام لهذه المبادرة، الذي يتمثل في الإطار والمبادئ التوجيهية لسياسات الأراضي في عموم البلدان الأفريقية، خلال المؤتمر المشترك للوزراء الأفارقة لشؤون الزراعة والأرض والثروة الحيوانية الذي انعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأقر في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٣٦ - وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية ''البيئة من أجل أوروبا'' للتصدي للتحديات البيئية. وقد أنشأت هذه اللجنة صندوق أسهم يديره القطاع الخاص، ويكون هدفه المشاريع الاستثمارية في مجالي كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في ١٢ بلدا في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا. كما أن الفريق العامل المعني

بإحصاءات التنمية المستدامة، الذي أنشئ بشكل مشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، أصدر تقريرا نُشر في آذار/مارس ٢٠٠٩ بعنوان ''قياس التنمية المستدامة''. وفيما يتعلق بالمواصلات، فإن المنتدى العالمي لتنسيق الأنظمة السارية على المركبات يعمل على إعداد منهجيات وحلقات اختبار وطرق قياس مشتركة بشأن السيارات، بما في ذلك بالنسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون[٦]. وفيما يخص الحد من تلوث الهواء، هناك أعمال تنفذ حاليا في إطار اتفاقية عام ١٩٧٩ بشأن التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود الذي يدمج استراتيجيات للحد من تلوث الجو مع العمل في الوقت نفسه على التخفيف من حدة تغير المناخ لتحقيق وفورات في التكاليف.

٣٧ - وبدأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سلسلة من الدراسات بشأن اقتصاديات تغير المناخ في بلدان مختارة. وبوشر بإجراء دراسات وتنفيذ مشاريع إقليمية بشأن البنية التحتية الحضرية المستدامة وذلك بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن تنفيذ مشروع بشأن استدامة المدن الضخمة الإقليمية في ستة بلدان في المنطقة. كما أن اللجنة عدلت وحدثت قاعدة بيانات خاصة بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٨، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فهم القضايا المتصلة بتحقيق التوازن بين أمن الطاقة وتغير المناخ في اتجاه تنمية مستدامة تعتمد على ''درجة منخفضة من الكربون''، بينما ركزت في عام ٢٠٠٩ على مسألة الأمن الغذائي والزراعة المستدامة في استجابة للأزمات المتعددة. كما واصلت اللجنة ترويج نهج النمو الأخضر، مما أدى إلى تبني عدد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سياسات نهج النمو الأخضر وبرامجه ومؤسساته.

٣٩ - ولتحقيق حماية نوعية موارد المياه العذبة والمخزونات المتوفرة منها، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعا لفريق خبراء بشأن تطبيق المؤشرات والمقاييس في مجال ضبط نوعية المياه في منطقتها. كما أعدت اللجنة دراسة بعنوان ''نحو أنماط مستدامة لإنتاج واستهلاك الموارد المائية في المنطقة العربية''. ونظمت اللجنة أيضا حلقة عمل بشأن المفاوضات وتسوية المنازعات المتعلقة بالمجاري المائية الدولية المشتركة. كما ساهمت في إعداد

(٦) يمكن الحصول على التقرير عبر الموقع التالي: http://www.unece.org/stats/publications/Measuring_sustainable_development.pdf.

خطة عمل إطارية عربية لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمي.

٤٠ - وقد دخل عدد من الصكوك والآليات القانونية حيز النفاذ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الأول في ستوكهولم سنة ١٩٧٢. وأُنشِئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة إضافة إلى اتفاقيات ريو الثلاث[٧] ولجنة التنمية المستدامة. وتزايد إيلاء الاهتمام لتحديد وبلورة مفاهيم ومبادئ في القانون الدولي تتصل بالتنمية المستدامة، استنادا إلى مبادئ إعلان ريو. ويمكن أن يكون لذلك تداعيات عملية، مثل تسهيل وتشجيع وضع صكوك قانونية جديدة، وتنفيذ الصكوك القائمة وتفسيرها والمواءمة بينها. وبشكل متزايد، يجري أيضا إدراج مبادئ إعلان ريو في القوانين الوطنية.

٤١ - كما تزايد الإقرار بالحالة الخاصة للبلدان النامية ومسؤولياتها المتفاوتة. وتدعم الصكوك والآليات القانونية الدولية الحاجة للمساعدة، بما في ذلك مثلاً تمويل المشاركة في المفاوضات بشأن الصكوك القانونية الدولية والمشاركة في اجتماعات الهيئات المنشأة بمعاهدات بعد توقيع المعاهدات والتصديق عليها. وغالبا ما توفر هذه المعاهدات سُبلا لنقل التكنولوجيا وللتعاون التكنولوجي وتحويل الموارد المالية واستحداث وتصميم آلية مالية لتنفيذ المعاهدات.

٤٢ - ولكن، وعلى الرغم من أن التفاوض بشأن صكوك تكاملية جديدة واعتماد وتنفيذ صكوك أخرى على المستوى الوطني قد ساعد على تطوير القانون الدولي بشأن التنمية المستدامة، فإن تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال التنمية المستدامة عن طريق التشريعات الوطنية ظل بطيئا. وثمة حاجة إلى مواصلة تطوير استراتيجيات تكاملية وقائمة على المشاركة. ومن الأمور التي قد تُعيق تنفيذ الصكوك القانونية الدولية والامتثال لها عدم توافر الموارد المالية المضمونة والمستدامة التي يمكن التنبؤ بها، وأيضا عدم توافر قدرات مؤسسية وموارد بشرية بالقدر الكافي، وتفاوت فرص الوصول إلى التكنولوجيات. ولوحظ أيضا أن السرعة غير المسبوقة التي يتم بها اعتماد صكوك قانونية دولية جديدة تفوق بكثير القدرة على تنفيذ هذه الصكوك.

٤٣ - ولم يتم بلوغ الامتثال التام للمعاهدات الدولية بشأن التنمية المستدامة. ومن العوامل التي تُسهم في هذا النقص الافتقار للإرادة السياسية، وعدم توافر الموارد المالية الكافية، والافتقار للفهم الكامل للالتزامات كما تحددها الصكوك، وضيق الوقت المقرر لكثير من المفاوضات. وربما لا تتضح جميع النتائج المترتبة على صك من الصكوك، بما في ذلك الحاجة

(٧) اتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

لموارد مالية وتقنية، إلا بعد التفاوض بشأن الصك وتوقيعه. وقد ينشأ أحد العوائق المؤدية إلى عدم الاستخدام الكافي للأموال عن عدم التنسيق على المستوى الوطني، وبين المستوى الوطني والمستوى المحلي، وبين الوزارات نفسها. وقد يعوق تنفيذ الصكوك والامتثال لها تضارب الاختصاصات، والمسؤوليات غير المحددة بوضوح، والغموض فيما يتعلق بمصدر الالتزامات المالية وهدفها وحجمها.

٤٤ - وهنالك أيضا توجه متزايد نحو إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الصكوك القانونية، وخاصة الأوساط العلمية بما أن الصكوك القانون الدولية ذات التوجه البيئي تعتمد بشكل مطرد على النتائج العلمية. ولهذا، أقام العديد من الصكوك القانونية الدولية هيئات علمية و/أو تقنية. وكان عليها مواجهة تحدي الاستفادة من جهود الأوساط العلمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك المحافل الحكومية الدولية الأخرى، وإدماج خبراتها بشكل يسمح بتوجيه سياسات هيئات الاتفاقيات المعنية.

٤٥ - ووضع مؤشرات التنمية المستدامة مهمة أخرى تتسم بالأهمية نظرا لضرورتها لزيادة التركيز على التنمية المستدامة، ولمساعدة صانعي القرار على تبني سياسات وطنية مستدامة سليمة على جميع المستويات. أما المجموعة الثالثة المنقّحة من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة، فقد وضعت صيغتها النهائية في ٢٠٠٦ مجموعة من الخبراء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة ومن المنظمات الدولية. وتشمل النسخة المنقحة ٩٦ مؤشرا، من بينها مجموعة فرعية تتكون من ٥٠ مؤشرا أساسيا[٨].

المجموعات الرئيسية

٤٦ - عززت المجموعات الرئيسية التسع جهودها التنسيقية في ٢٠٠٩ عبر وضع أولويات من أجل العمل[٩] وإطلاق عدة مبادرات سياسية[١٠]. وشارك ممثلون عن المجموعات الرئيسية

(٨) يمكن الحصول على المبادئ التوجيهية بشأن المؤشرات ومنهجيتها المفصّلة على الموقع: http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_ind/ind_index.shtml.

(٩) الوثيقة الرسمية التي عرضتها المجموعات الرئيسية أثناء الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ويمكن الاطلاع عليها على الموقع: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/627/88/PDF/N0862788.pdf?OpenElement.

(١٠) تشمل مبادرتي *Farming First* و*Urban-Rural Partnerships for Food Security and Vibrant Markets*، وللحصول على التفاصيل، يمكن زيارة الموقع: http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_mg/mg_csd17.shtml.

في عدد من الاجتماعات الإقليمية التي وفرت مدخلات مباشرة للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، كما تكثف حضورهم ضمن الوفود الحكومية أثناء اجتماعات اللجنة[١١].

٤٧ - وشارك أكثر من ٦٠٠ ممثل عن ١١٨ منظمة في جميع الأجزاء الرسمية للدورة السابعة عشرة للجنة المفتوحة لمشاركاتهم، وساهموا بأكثر من ٢٩ مداخلة في الجلسات العامة. وأسهم المشاركون في ثلاث اجتماعات موائد مستديرة وزارية بصفتهم مشاركين وأعضاء أفرقة خبراء. وشاركت المجموعات الرئيسية في ٦٠ حدثا جانبيا مختلفا وفي ٢٠ من الأنشطة الأخرى ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، عقدت المجموعات الرئيسية حوالي ٦٠ اجتماع تنسيق رسميا أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة[١٢].

٤٨ - وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصرا محوريا في تكوين صورة عن الشركة في ظل اقتصاد عالمي تحصل فيه الشركات على المواد والمكونات الأولية عبر سلسلة إمدادات عالمية. ويتخذ عدد متنام من الشركات مبادرات طوعية لكفالة جودة ظروف العمل والأداء البيئي في جميع مراحل سلسلة إمداداتها، فضلا عن إقامة علاقات جيدة مع العمال والمستهلكين والمساهمين والمجتمعات المحلية والعناصر النشطة وغيرهم من أصحاب المصلحة. وتشمل برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات مدونات قواعد السلوك، وأنظمة الإدارة البيئية، والحوارات بين أصحاب المصلحة، والاستثمارات والأعمال الخيرية الموجهة للمجتمع، والإبلاغ، ومراجعة الحسابات، والتصديق. ويشكّل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة نموذجا لمبادرة طوعية متعددة قام بها أصحاب المصلحة لتعزيز مسؤولية الشركات في ميادين حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد. وهذه المبادرة، التي أُطلقت سنة ٢٠٠٠، تضم الآن أكثر من ٠٠٠ ٥ شركة مشاركة من ١٣٥ بلدا[١٣].

الأوساط العلمية

٤٩ - تضطلع تكنولوجيات الفضاء، مثل الاستشعار عن بعد والاتصالات بواسطة السواتل وتكنولوجيا الملاحة الساتلية وتحديد المواقع بالسواتل، والمعلومات المستمدة من الفضاء، إلى جانب التّقدم المحرَز في الاتصالات اللاسلكية وتوسّع شبكة الإنترنت، بدور هام في تخطيط

(١١) هذه السنة، شملت وفود كل من ألمانيا وبلجيكا والسويد وكندا وهولندا ممثلين عن الشباب، وشملت وفود أخرى ممثلين عن النساء وعن المنظمات غير الحكومية وعن العمال ونقابات العمال وعن الشركات التجارية والصناعية وعن المزارعين.

(١٢) يمكن الاطلاع على بيانات وتدخلات المجموعات الرئيسية على الصفحة الشبكية للبيانات الرسمية للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة أو من خلال الصفحات الشبكية لقطاعات المجموعات الرئيسية الفردية.

(١٣) UN Global Compact Annual Review 2008، آذار/مارس ٢٠٠٨.

نظم النقل وإدارتها، بما في ذلك تخطيط الطرق وتحديد المسارات وسلامة النقل وتفادي الحوادث وإدارة المرور والمساعدة في حالات الطوارئ وتحديد موقع المركبات ورصدها وتعقُّب الشحنات واستعادتها وجمع الإيرادات وتطوير نظم النقل الذكية.

٥٠ - وقد أقامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مشاريع تهدف لتعزيز قدرة الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية وشؤون المياه على تعزيز نظم الإنذار المبكِّر. وهي تواصل تحسين التوقعات والإنذار بالأعاصير المدارية والفيضانات والعواصف المفاجئة ذات الصلة عن طريق أنظمة منسَّقة على الصعيد الإقليمي.

٥١ - ويوفر مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها للرصد ولإجراء التقييمات البيئية ولإدارة استخدام الموارد الطبيعية، مثل نظم رصد الأرض وسواتل الأرصاد الجوية والاتصالات بواسطة السواتل ونظم الملاحة وتحديد الموقع بواسطة السواتل.

٥٢ - وبيانات السواتل مفيدة للتنبؤ بالتغييرات على سطح الأرض، ولتقديم توصيات بالقيام بتدخلات مناسبة وفعالة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي. ويمكن استخدام الصور الملتقطة بالسواتل لإجراء حصر للاهميالات الأرضية السابقة ولجمع البيانات عن العوامل ذات الصلة التي تتعلق، ضمن أمور أخرى، بالتربة والجيولوجيا والمنحدرات وعلم أشكال الأرض واستغلال الأراضي والهيدرولوجيا والتصدعات. وتصبح أدوات الفضاء بسرعة حيوية لقياس مدى تلوث الهواء ولرصد ومراقبة الغلاف الجوي وتفاعله مع الأرض.

٥٣ - كما يقدم مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي المساعدة عن طريق نظمه العالمية للملاحة بواسطة السواتل من خلال التزويد بمعلومات دقيقة عن موقع المركبة على الأرض أو في البحر أو الجو.

الشراكات

٥٤ - خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، نظمت الأمانة معرضا للشراكات، كجزء من برنامج العمل الرسمي، وذلك من أجل إتاحة الفرصة أمام الشراكات المسجّلة وغيرها من المشاركين لمناقشة الإسهام الكبير لهذه المبادرات في مجال تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في ميدان التنمية المستدامة (انظر http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_par/par_index.shtml).

٥٥ - وهناك إقرار متزايد بأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير وتعميم نهج التنمية على أساس الشراكات، وهناك أيضا اهتمام متزايد بالبناء على القيمة المضافة الفعلية التي تضفيها مبادرات شراكة طوعية متعددة الأطراف على التنفيذ، وبرفع مستوى المساهمات وأفضل الممارسات التي توفرها الشراكات وتكرارها.

٥٦ - والدروس المستفادة من استخدام الشراكات كآلية تنفيذية للتنمية المستدامة تشمل: زيادة الاعتراف بمساهمة العناصر الفاعلة المحلية حيث يتم اختبار فعالية الشراكة على أرض الواقع؛ وزيادة الفعالية في أطر التعاون الإنمائي وتعزيز جهود التنمية المستدامة الوطنية، وتعزيز وتيسير جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يبذلها شركاء القطاع الخاص؛ وأهمية استمرار الحكومات في أداء دور رئيسي في تعزيز الشراكات إذ أن تعقيد التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان في الوقت الراهن سيظل يمثل اختبارا لقدرة الحكومات على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة للتصدي لها.

الجدول ٤

النتائج في المؤسسات والحوكمة

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٢٣-٣٢	المرأة، الشباب، الشعوب الأصلية، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية، العمال والنقابات، التجارة والصناعة، الأوساط العلمية والتكنولوجية، المزارعون	شهدت التنمية المستدامة زيادة هائلة في عدد المجموعات الرئيسية ودرجة تطورها. فمن بين المجموعات الرئيسية المعتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تضاعف عدد الناشط منها في مجال التنمية المستدامة من ١ ١٥٢ في عام ١٩٩٢ إلى ٢ ١٥٠ في عام ٢٠٠٨. وأكبرها عددا هي المنظمات غير الحكومية (١ ٤٢٧)، تليها جماعات الأطفال والشباب (١٦٢)، ثم الجماعات النسائية (١٥٨ جماعة)، ثم الأوساط العلمية (١٥٧)[أ]. ونشأت عدة شبكات للتنمية المستدامة، بما في ذلك نظام توزيع البريد الإلكتروني للتنمية المستدامة الذي تديره شعبة التنمية المستدامة والمعهد الدولي للتنمية المستدامة بشكل مشترك. وأُنشئت عدة شبكات لمباشرة الأعمال الحرة المدنية، من بينها على سبيل المثال ائتلاف المؤسسات الاجتماعية، أشوكا: مبتكرون من أجل المنفعة العامة [Ashoka: Innovators for the Public]، ومؤسسة سكول [Skoll Foundation]، وشبكة أوميديار [Omidyar Network]، ومؤسسة شواب لمباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية [Schwab Foundation for Social Entrepreneurship]، ومنظمة رُوت كاز [Root Cause]، والمؤسسة الكندية لمباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية [Canadian Social Entrepreneurship Foundation]، ومنظمة نيو بروفيت [New Profit Inc.]، ومنظمة إكوينغ غرين [Echoing Green]. وكثيرا ما يتمثل الأساس المنطقي لتلك المؤسسات في إحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق يتماشى مع رؤيتها المحددة، من خلال مبادرات على مختلف صعد عمليات السياسات، مثلا عن طريق العمل باعتبارها راصدا للسياسات، أو اعيا للسياسات، أو مبتكرا للسياسات، أو مقدما للخدمات[ب].		المعيار ١٤ ٠٠٠ من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – شعبة المنظمات غير الحكومية شعبة التنمية المستدامة

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
		وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان ما مجموعه ٣٤٦ شراكة قد قامت بالتسجيل الطوعي لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة. ووفقا للمعيار ٠٠٠ ١٤ من معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (نظم الإدارة البيئية) المنشأ عام ١٩٩٦، وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، صدر ما لا يقل عن ٥٧٢ ١٥٤ شهادة في ١٤٨ من البلدان والاقتصادات. ويشكل ذلك زيادة نسبتها ٢١ في المائة عن عام ٢٠٠٦. وساهمت التنمية الصناعية المطردة مساهمة رئيسية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر على مدى نصف القرن الماضي، ولا سيما في آسيا. وتتزايد المسؤولية الاجتماعية للشركات. وهناك أكثر من ٠٠٠ ٥ شركة تجارية مشاركة في مبادرة الاتفاق العالمي، في ١٣٥ بلدا. واستحدثت لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة عدة نهج مبتكرة في تنظيمها للأعمال المتعلقة بالمجموعات الرئيسية، بما في ذلك إجراء حوارات وزارية مع الفئات الرئيسية وأوساط البحوث في مجال السياسات. ومن النتائج الجديرة بالذكر تشكيل ''الشراكة المعرفية في التنمية المستدامة'' من أجل حشد الموارد الفكرية دعما للسياسات والإجراءات العالمية والوطنية في مجال التنمية المستدامة.		
٤٠-٣٧	٣٧ - الآليات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية، والترتيبات المؤسسية الدولية، والصكوك والآليات	وضع عدد من أدوات التحليل لأغراض اتخاذ القرارات، مثل تقييم الأثر البيئي، وقياس التقدم، وتقييمات جوانب الضعف، وتقييمات الخطر، وتحليل السيناريوهات، وتحليل مناطق الاضطراب، وكذلك التخطيط والإدارة المتكاملين للطاقة والمياه على سبيل المثال. ويشمل التقدم مشاركة أوسع نطاقا للجهات من غير الدول؛ وفهم أعمق لدى المجتمع الدولي لمسائل تنمية القدرات؛ وزيادة التركيز على مطالب المستخدمين؛ وتحسين تنسيق المعونة والتعاون بين الجهات المانحة؛ وزيادة الاستثمارات على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال بناء القدرات؛ وزيادة دور تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات.	لم يتحقق الامتثال الكامل للمعاهدات الدولية بشأن التنمية المستدامة. ومن بين العوامل التي تسهم في ذلك القصور انعدام الإرادة السياسية، وعدم توافر الموارد المالية الكافية، وعدم وجود فهم كامل للالتزامات المحددة للصكوك، وضيق الجداول الزمنية المقررة للعديد من المفاوضات.	لجنة التنمية المستدامة شعبة التنمية المستدامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١ العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
القانونية الدولية، والمعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات	وتُصدر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة توجيهات معيارية في مجال التنمية المستدامة. واللجنة هي الهيئة العليا المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، وتعتمد مقررات من أجل تحسين تنفيذ التنمية المستدامة وتعميمها في خطط التنمية الدولية والوطنية بوجه عام؛ وتوضع أيضا صكوك قانونية دولية مع أن التقدم متفاوت في هذا الصدد، مثلما هو الحال في بروتوكول كيوتو ومحادثات ما بعد كيوتو. وتوضع مؤشرات للتنمية المستدامة على الصعيدين الدولي والوطني على السواء، وحُسنت عملية جمع البيانات وإن كان القصور لا يزال يشوبها في بعض المجالات، ويجري أيضا إنشاء شبكات للمعلومات. ووُضعت المجموعة الثالثة المنقحة من مؤشرات لجنة التنمية المستدامة في صيغتها النهائية في عام ٢٠٠٦ بواسطة مجموعة من الخبراء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية. وتضم النسخة المنقحة ٩٦ مؤشرا، من بينها مجموعة فرعية من ٥٠ مؤشرا أساسيا.		

(أ) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، النظام المتكامل لمنظمات المجتمع المدني.

(ب) Banuri T., Najam A., *Civic Enterpreneurship*, Volume I, Stockholm Environment Institute, 2002.

جيم – الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها

٥٧ – إن التقدم المحرز في مجال بناء القدرات دعما لجدول أعمال القرن ٢١ يمكن تلخيصه فيما يلي: زيادة القدرات على الصعيد الوطني في تصميم الخطط الوطنية، واتساع نطاق مشاركة الجهات من غير الدول، ووجود فهم أعمق لدى المجتمع الدولي لمسائل تنمية القدرات، وزيادة التركيز على مطالب المستخدمين، وتحسين تنسيق المعونة والتعاون بين الجهات المانحة، وزيادة الاستثمارات على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال بناء القدرات، وزيادة دور تكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥

الإجراءات المتخذة في ميدان التعاون الدولي وسبل تنفيذها

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٢	التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية	يحدد مركز التنمية العالمية سبعة مجالات للتعاون الدولي من أجل التنمية، وهي: المعونة، والتجارة، والاستثمار، والهجرة، والبيئة، والأمن، والتكنولوجيا. ويتفاوت التقدم المحرز في تلك المجالات السبعة. وفي عام ٢٠٠٨، ارتفع صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ١٠,٢ في المائة لتبلغ ١١٩,٨ بليون دولار. وتشير دراسة استقصائية أجرتها المنظمة عن خطط الإنفاق المستقبلي للجهات المانحة إلى زيادة نسبتها ١١ في المائة في المعونة المبرمجة للفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وخلال عام ٢٠٠٨، واصلت شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية توسعها، مع أن عدد معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في عام ٢٠٠٨ (٥٩ معاهدة) كان أقل منه في عام ٢٠٠٧ (٦٥ معاهدة). أما عدد معاهدات الازدواج الضريبي المبرمة حديثا (٧٥ معاهدة) وغيرها من الاتفاقات الدولية التي تضم أحكاما متعلقة بالاستثمار (١٦ معاهدة)، فقد تجاوز نظيره في عام ٢٠٠٧ (٦٩ معاهدة و ١٣ معاهدة على التوالي). وتعمل لجنة التنمية المستدامة على الترويج لجدول أعمال للتنمية المستدامة، ولكن التنفيذ لا يزال متقطعا.	طوال تسعينات القرن الماضي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من مستوى ”مرتفع“ ونسبته ٠,٣٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٠ إلى مستوى منخفض نسبته ٠,٢٢ في المائة عام ١٩٩٧. وبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي ذروته في عام ٢٠٠٧ حيث سجل رقما قياسيا قيمته ١,٩ تريليون دولار. وانخفض بنسبة ١٥ي المائة تقريبا في عام ٢٠٠٨، ولكن الاقتصادات المتقدمة هي التي تحملت العبء الأكبر. وسيشهد أيضا عام ٢٠٠٩ انخفاضا في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية. وقد كانت الهجرة الدولية أداة مركزية في مكافحة الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي، ولكن القيود في تزايد والهجرة في تناقص ومعها التحويلات المالية التي قدرها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٤ بمبلغ ١٢٦ بليون دولار. وفي عدة بلدان مصدرة للهجرة، تجاوزت	يقارن مركز التنمية العالمية الالتزامات فحسب ولا يقدم اتجاها دوريا للزيادة. وكان ذلك التعاون أفضل في بعض المجالات عن غيرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠٠٩ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٩ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٨

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
			التحويلات المالية بكثير حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بل والاستثمار المباشر الأجنبي في حالات معينة. وفي الدول الهشة التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، كثيرا ما يكون للعلاقات المتوترة بين السلطات العسكرية والمدنية أثر سلبي على التنمية.	
٨	إدماج البيئة والتنمية في صنع القرار	قدمت ٨٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة عن تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل نسبة ٤٣ في المائة من كل البلدان، و ٧٩ في المائة من جميع البلدان التي تتوفر معلومات عنها. وقدمت أيضا دولتان من غير الأعضاء في المنظمة تقارير عن تنفيذهما استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (جزر كوك ونيوي). ويمثل ذلك زيادة نسبتها ١٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٦. وأفادت ١٦ بلدا بأنها بصدد إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. وكلف العديد من البلدان، ولكن ليس معظمها، وزارات التخطيط أو التنمية بالإشراف على الاستراتيجيات المتكاملة. ونُشر عدد من أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط المتكامل للطاقة.	لا يزال عدد كبير من البلدان في المرحلة التحضيرية، وهناك عدد منها لم يقدم تقارير عن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وأفادت ستة بلدان بأنه ليس لديها استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. ولم تدمج معظم البلدان التنمية المستدامة في خططها العامة للتنمية. ولا توجد آليات فعالة لاستقاء ردود الفعل، بما يشمل الرصد والتعلم والتكيف، إلا في بضعة بلدان. ولا تزال الرؤية والأهداف التي توجدها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في معظم البلدان غير مرتبطة بالقدر الكافي بنفقات الميزانية الوطنية أو العمليات المدرة للدخل. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح الضريبي المتصل	شعبة التنمية المستدامة، ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
			بالبيئة بطيئا (الضرائب الإيكولوجية، وإصلاح الإعانات المالية، ورسوم المستخدمين، على سبيل المثال) رغم الدعم العام لتلك الأدوات في العديد من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.	
٣٣	الموارد والآليات المالية	انظر الفصلين الأول والثاني لما يخص المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. يمكن للاتفاقية البيئية العالمية الجديدة، المتمثلة في استثمار ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدى العامين المقبلين، أن توفر ما يلزم للهياكل الأساسية المراعية للبيئة واللازمة لوضع بذور المواءمة بين الاقتصاد العالمي والبيئة بدرجة كبيرة. مبادرة المعونة لصالح التجارة من أجل مساعدة البلدان المنخفضة الدخل على اختراق الأسواق العالمية: في عام ٢٠٠٧، كما كان الحال في عام ٢٠٠٦، نمت المعونة لصالح التجارة بأكثر من ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية، وبلغ مجموع الالتزامات الجديدة من المانحين الثنائيين والمتعددين ما قيمته ٢٥,٤ بليون دولار، إلى جانب مبلغ إضافي قدره ٢٧,٣ بليون دولار في التمويل التجاري غير التساهلي. واستثمر مرفق البيئة العالمية على مدى الأعوام الثمانية عشر الماضية ٨,٦ بلايين دولار بشكل مباشر، وجمع ٣٦,١ بليون دولار في تمويل مشترك لأكثر من ٤٠٠ ٢ مشروع في أكثر من ١٦٥ بلدا.	من المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي الإجمالي بأكثر من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل في العالم بنسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ في البلدان المتقدمة النمو، وكذلك في عدد كبير من البلدان النامية. ستحد الأزمة المالية وما يليها من انتكاس من قدرة البلدان النامية على الاستفادة من السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية في حفز اقتصاداتها. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تشمل آثار الأزمة خسارة عائدات التصدير، وتقلص إمكانية الحصول على التمويل التجاري، وانخفاض الاستثمار الموجه للتصدير والهياكل الأساسية، وانخفاض الإيرادات الضريبية، ومشاكل في ميزان المدفوعات (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣). ويُحتمل حدوث انتكاس عالمي أطول أمدا.	التوقعات العالمية الشاملة لعام ٢٠٠٩

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
٣٤	نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات	تركز معظم العمل المتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا في تسعينات القرن الماضي على تطوير ونقل تكنولوجيات إزالة المواد الضارة الناجمة عن الانبعاثات والنفايات السائلة ومعالجتها أو التخلص منها بطريقة مأمونة. إلا أن بداية القرن الحادي والعشرين شهدت تحول التركيز إلى الإنتاج الأنظف، والحد من تكوّن المواد الضارة أو القضاء عليها في عملية الإنتاج. ومنذ عام ١٩٩١، خصص مرفق البيئة العالمية ٢,٥ بليون دولار من أجل دعم أكثر من ٣٠ من التكنولوجيات المراعية للمناخ في أكثر من ٥٠ بلدا ناميا، مولدا ما يقدر بنحو ١٥ بليون دولار من التمويل المشترك. ويوفر مرفق البيئة العالمية التمويل لتقييم الاحتياجات التكنولوجية وغير ذلك من أنشطة التمكين وبناء القدرات في أكثر من ١٠٠ بلد في كل أنحاء العالم. وهناك عدة اتفاقات بيئية دولية، من بينها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، وبروتوكول مونتريال الملحق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية التنوع البيولوجي، تضم أحكاما تقضي بتقديم مساعدات مالية جديدة وإضافية من أجل دعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.		مرفق البيئة العالمية، ٢٠٠٩
٣٥	تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة	بذلت الأوساط العلمية الكثير في مجال إنشاء المؤسسات، وفي إتاحة التقييمات المهنية للجمهور، وفي تطوير أدوات التحليل (تقييم الأثر البيئي، المؤشرات، تحليل مدى القابلية للتأثر، تقييم الخطر، تحليل مناطق الاضطراب، تحليل السيناريوهات، أساليب التقييم) فضلا عن التخطيط والإدارة المتكاملين للمياه، واستغلال الأراضي، والطاقة. وتعزز الأساس العلمي لاتخاذ القرارات في مجال التنمية المستدامة بإنشاء عدد من المعاهد ومراكز البحوث (في ألمانيا، باكستان، بنغلاديش، تايلند، السويد، سويسرا، الصين، كندا، المملكة المتحدة، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية).		

الفصل من جدول أعمال القرن ٢١	العنوان	الاتجاهات الإيجابية	الاتجاهات السلبية	المصدر
		ومن الابتكارات الأخرى للأوساط العلمية دور التقييمات المهنية لمؤلفات السياسة العامة. ويعد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ مثالا على ذلك.		
٣٦	تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب	يطلب إعلان بون المنبثق عن المؤتمر الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تدعم الدول الأعضاء وغيرها من الشركاء في تنفيذ الإعلان، ولا سيما من خلال بناء القدرات النظرية وتقديم المشورة في مجال السياسات بشأن وضع استراتيجيات وطنية متسقة، وأعمال الرصد والتقييم، وإقرار الممارسات السليمة وتبادلها بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، والدعوة، وتنمية الشراكة العالمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وأقل البلدان نموا.		منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠٩ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ٢٠٠٩ جامعة الأمم المتحدة، ٢٠٠٩
		وتقدم ٢٨ جامعة في الولايات المتحدة وجامعتان في كندا وجامعتان في أستراليا درجات علمية ودورات في مجال التنمية المستدامة.		
		وأطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الشراكة من أجل تعميم مراعاة المنظور البيئي والاستدامة في الجامعات الأفريقية.		
		وأُنشئ عدد من الشبكات مثل شبكة الاتصالات من أجل التنمية المستدامة، وشبكة التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، ونظام توزيع البريد الإلكتروني للتنمية المستدامة.		
		وأنشأت جامعة الأمم المتحدة مراكز الخبرة الإقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وزادت من فعالية شبكة تعزيز الاستدامة في التعليم والبحوث الجامعية العليا (ProSPER.Net) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.		
		وينظم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث برامج تدريبية عن التنمية المستدامة.		

ثالثا – آراء الدول الأعضاء بشأن إمكانية عقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة

٥٨ – في الفقرة ٥ من القرار ٢١٢/٦٣، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى الإعراب عن آرائها بشأن إمكانية عقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة، وطلبت إلى الأمين العام إدراج الآراء المعرب عنها في تقريره عن هذا البند من جدول الأعمال. وقد أعربت مجموعات من الدول ودول أعضاء منفردة عن آرائها في هذا الشأن.

٥٩ – وتدعم مجموعة من الدول والعديد من الدول الأعضاء المنفردة (السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وشيلي، والصومال، والفلبين، وكولومبيا، وموريشيوس)، عقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ على أساس أنه سيشكل منتدى سياسيا رفيع المستوى مناسبا لإجراء استعراض عام وتقييم العقبات والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحديد التدابير والنهج المبتكرة لتجاوز عراقيل التنفيذ. وتدعم هذه الدول أيضا العرض الذي تقدمت به حكومة البرازيل لاستضافة هذا الاجتماع الرفيع المستوى.

٦٠ – وأبدت بعض الدول الأعضاء (الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي، وآيسلندا، وسويسرا، وكندا، والمكسيك، واليابان) قبولها لهذا المقترح، لكنها لم تقترح سنة معينة لعقد هذا الحدث؛ وشددت على أن المقترح يستحق مزيدا من المناقشة لكفالة أن يؤخذ في الاعتبار عند عقد أي حدث من هذا القبيل الانتهاء فعليا من تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات المتفق عليه في إطار لجنة التنمية المستدامة وغيره من المبادرات المتعددة الأطراف الرئيسية الجاري تنفيذها حاليا، وتفادي تداخل وازدواجية الآليات القائمة، وتقييم ما سيترتب على ذلك من آثار من حيث الموارد.

٦١ – وذكرت بعض الدول الأعضاء (آيسلندا وسويسرا واليابان) أنه من الضروري أن يكون هذا الحدث الرفيع المستوى قادرا على تحقيق نتائج ملموسة وتيسير تنفيذ استراتيجيات وسياسات وإجراءات التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، توفير السبل الكفيلة بتعزيز دور لجنة التنمية المستدامة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتعزيز قاعدتها التحليلية وقاعدة معلوماتها في إطار إصلاح الأمم المتحدة.

٦٢ - وتدعو دولة عضو واحدة (الولايات المتحدة) إلى عقد حدث رفيع المستوى عام في ٢٠١٧ على أساس أنه وفقا للقرار الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦١/٢٠٠٣، والذي اتُّفق عليه في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة المعقودة عام ٢٠٠٣، فإن المجتمع الدولي يعتزم بالفعل إجراء تقييم عام لنتائج مؤتمرات القمة السابقة للتنمية المستدامة عند نهاية برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠١٧.

٦٣ - ولم تدخل معظم الدول الأعضاء في التفاصيل بشأن العملية التحضيرية للحدث الرفيع المستوى، لكنها ذكرت أن عملية تحضيرية تشمل تحديد طرائق إجراء المفاوضات، ينبغي أن تقررها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، آخذة في اعتبارها عمل لجنة التنمية المستدامة من أجل تفادي الازدواجية في العمل.

٦٤ - إلا أن ثلاث دول أعضاء (البرازيل وتونس وجنوب أفريقيا) قدمت بعض التفاصيل بشأن الحدث الرفيع المستوى. فقد اقترحت دولة واحدة (البرازيل) أربعة مجالات للنقاش في الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠١٢، وهي كالتالي: (أ) استعراض التنفيذ؛ (ب) الإدارة الدولي للتنمية المستدامة؛ (ج) الاتفاق العالمي بشأن ''الاقتصاد الأخضر''؛ (د) المياه. وفيما يتعلق بالنتائج، اقترحت ما يلي: (أ) إصدار إعلان سياسي شامل يعكس مجالات التقاطع الجديدة ويرسخ التوافق الدولي بشأن نموذج ''الاقتصاد الأخضر''؛ والتذكير بجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وإعادة تأكيد كل منها؛ وتحديد الثغرات واقتراح الإجراءات الكفيلة بسدها، (ب) وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف المحددة للمؤتمر، بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق نموذج ''الاقتصاد الأخضر''. وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية، ذكرت أن هذه العملية ينبغي ألا تقتصر على إنشاء لجان وطنية لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بل ينبغي أن تحدد آليات إضافية لمواصلة الوفاء بالالتزامات. وترى أيضا أن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تكون بمثابة لجنة تحضيرية لمؤتمر ''ريو + ٢٠''.

٦٥ - ويذكر المقترح الثاني (جنوب أفريقيا) أن أهداف هذا الحدث الرفيع المستوى ينبغي أن تتمثل في (أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ، وتحديدا نتائج الدورات السابقة للجنة التنمية المستدامة؛ (ب) إعادة النظر في أفضل السبل لتحقيق التنمية المستدامة في السياق العالمي الحالي الذي يشهد أزمات متعددة، مع التركيز على تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ (ج) تقييم العملية لتحديد ما إذا كانت دورات لجنة التنمية المستدامة تُستغل بطريقة فعالة.

٦٦ - وتقترح الدولة الثالثة (تونس) إدراج المواضيع التالية في الحدث الرفيع المستوى: زيادة فعالية آليات تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعزيزها؛ وتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في التنمية المستدامة، ولا سيما النساء والشباب؛ والتنمية والدفاع عن سبل العيش اللائقة في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق الحضرية الكثيفة السكان؛ وزيادة إدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في الخطط والسياسات الإنمائية لجميع البلدان؛ وزيادة التأكيد على وضع آليات لكفالة الاستقرار العالمي واتخاذ مزيد من التدابير لتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر الدوحة الاستعراضي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٨.

٦٧ - وإجمالا، هناك ثلاثة آراء بشأن هذا المقترح. أولا، يود عدد من الدول الأعضاء أن يُعقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة عام ٢٠١٢ في البرازيل ليكون منتدى سياسيا رفيع المستوى لإجراء استعراض عام وتقييم العقبات والتقدم المحرز وتحديد التدابير والنهج المبتكرة لسد ثغرات التنفيذ. وثانيا، تبدي بعض الدول الأعضاء قبولها لعقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة، لكنها لم تحدد سنة معينة لعقده، وتشدد على أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند عقد أي حدث من هذا القبيل الانتهاء فعليا من تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات المتفق عليه في إطار لجنة التنمية المستدامة وغيره من المبادرات المتعددة الأطراف الرئيسية الجاري تنفيذها حاليا. وثالثا، ترى دولة واحدة أنه ينبغي عقد الحدث رفيع المستوى عام ٢٠١٧ عند نهاية برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨ - يجري تنفيذ مبادئ وأهداف وسياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات، غير أن الأزمات المتعددة الحالية، وكذلك تغير المناخ، قد بينت ما لاتباع نهج متكامل وكلي، مع التأكيد على أوجه الترابط وكفالة مشاركة واسعة لجميع الجهات المعنية بالتنفيذ، والتركيز بشكل عملي على اتخاذ تدابير محددة، من أهمية قصوى في الإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات الصناعية والتجارية، أن تواصل السير على هذا الدرب مع السعي إلى تسريع وتيرة التقدم.

٦٩ - ولتحقيق هذا الهدف، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تهيب بالحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية أن تعزز التزاماتها في مجال التنمية المستدامة بمضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ

جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) أن تهيب بالحكومات أن تواصل تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة وتنظيم أنشطة فيما بين الدورات، على أن تأخذ في الاعتبار التجميع الموضوعي للمسائل التي ستنظر فيها اللجنة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، مع تأكيد أهمية تحقيق توافق للآراء وعقد دورات تتعلق بسياسات ذات منحى عملي؛

(ج) أن تهيب بالحكومات أن تواصل تقديم دعمها إلى لجنة التنمية المستدامة، وأن تُسهم، بهذا الصدد، في الصندوق الاستئماني للجنة من أجل دعم زيادة مشاركة ممثلي البلدان النامية وممثلي المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة؛

(د) أن تدعو مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى مواصلة القيام، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة له، برصد الكفاءة التشغيلية وفعالية الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المعني بالطاقة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالمياه، وفريق الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، والترتيبات التعاونية الأخرى، في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(هـ) أن تدعو الحكومات إلى مواصلة مناقشة إمكانية عقد حدث رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء؛

(و) أن تهيب بالحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تدعم البلدان النامية في مجالات النقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات والتعدين، وفي تنفيذ إطار العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ز) أن تشجع الحكومات، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات التجارية والصناعية، حسب الاقتضاء، على النظر في سبل تعزيز التنفيذ وزيادة فعالية الاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك أطر التعاون الإنمائي عن طريق إقامة شراكات طوعية بين جهات متعددة وعن طريق تبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات.